FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية والمناخية

# الهشاشة البيئيّة والمناخية للنساء

## دراسة حالات من تونس

سبتمبر 2024

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
**قسم العدالة البيئية والمناخية**

# الهشاشة البيئية والمناخية للنساء

## دراسة حالات من تونس

**تأليف:**
بية الحرباوي
ايناس لبيض
منيارة المجبري
محمد قعلول
رحاب مبروكي

**تنسيق:**
ايناس لبيض

**تصميم:**
زياد الحاج عياد

سبتمبر 2024

# الفهرس


| | |
|---|---|
| المقدمة | 07 |
| **الهشاشة البيئية والمناخية للنساء** | |
| بية الحرباوي وايناس لبيض | 10 |
| 1. تعريف الهشاشة البيئية والمناخية | 10 |
| 2. الجوانب المختلفة للهشاشة البيئية والمناخية لدى النساء | 11 |
| 3. الهشاشة البيئية والمناخية للنساء في تونس | 18 |
| **أزمة المناخ ... نساء غابة عين دراهم بين الهشاشة والصمود** | |
| منيارة المجبري | 28 |
| 1. غابات تونس بين ثراء الموارد وتهديدات التغيرات المناخية | 31 |
| 2. نساء غابة عين دراهم مع التغيرات المناخية: بين الهشاشة والصمود | 36 |
| 3. التشريعات الوطنية والدولية الداعمة لصمود النساء في مواجهة التغيرات المناخية | 46 |
| 4. من أجل دعم صمود نساء غابة عين دراهم في مواجهة التغيرات المناخية | 49 |
| **واقع مربيات الأبقار بولاية المهدية في ظل أزمة المناخ** | |
| محمد قعلول | 53 |
| 1. قطاع تربية الأبقار في تونس يواجه صعوبات جمة | 54 |
| 2. النساء مربيات الأبقار في أرياف المهدية :هشاشة اقتصادية واجتماعية | 60 |

## إنعدام الماء يؤثر على جودة خدمات الرعاية الصحية للنساء ويفقد الفتيات حقهن في التعليم! منطقة "السقدود" مثالا


| | |
|---|---|
| إسحاب ميروكي | **68** |
| **1. غياب الماء في السقدود يقوض الحقوق الصحية للنساء: حالات من الواقع** | 71 |
| **2. أوجه عدم المساواة بين النساء في الولوج إلى الخدمات الصحية** | 77 |
| **3. تأثير غياب الماء على التحصيل العلمي لفتيات السقدود** | 80 |
| **4. فقدان الماء يعيق إتاحة الفرصة للنساء للمشاركة في الحياة العامة** | 82 |
| **5. أي الحلول المقترحة لتحسين الوضع؟** | 84 |
| **الخاتمة** | **86** |

# المقدمة

**لماذا هذا التقرير حول الهشاشة البيئية والمناخية للنساء؟**

أصبحت التغيرات المناخية واقعا بات حتميا على الإنسان والمنظومات الإيكولوجية ككل التأقلم معه. وتتمثل أهم آثار التغيرات المناخية المباشرة وغير المباشرة في ارتفاع درجات الحرارة ونقص التساقطات والجفاف وارتفاع مستوى البحر، هذا بالإضافة الى الظواهر المتطرفة كالأعاصير وانتشار الآفات الزراعية. وتعتبر التغيرات المناخية في جزء منها ظاهرة طبيعية ناتجة عن ارتفاع حرارة سطح الأرض بفعل النشاط البركاني، ولكنها بالأساس نتيجة للأنشطة البشرية وعلى رأسها التطور السريع لقطاع الصناعة والاستعمال المفرط للمواد الكيمياوية والمبيدات.

ولئن كانت عديد المناطق من العالم تعاني من تبعات التغيرات المناخية وآثار تركز انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو، فإن الوضعية البيئية بدورها تشهد منذ سنوات ترديا متواصلا تتمثل أهم تمظهراته في التلوث الصناعي، تكدس النفايات بأنواعها، تردي جودة الخدمات البيئية، تلوث الهواء والموارد

المائية، تدهور جودة الأراضي وتراجع المحاصيل الزراعية كمّا وكيفا. وتؤثر جملة هذه الإشكاليات مباشرة على جودة الحياة كما يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على صحة الإنسان وأمل الحياة.

من جانب آخر، يجب إدراك أن هناك العديد من الاختلافات التي تميز بين تأثير التغيرات المناخية وتدهور الوضع البيئي على النساء والرجال. حيث تعتبر النساء والفتيات من أولى ضحايا التغيرات المناخية والتدهور البيئي، وذلك نتيجة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العديد منهن، خاصة في المناطق الريفية المهمشة، أين تكون موارد الرزق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالماء والموارد الطبيعية، التي تتأثر تأثرا كبيرا باضطرابات المناخ .

كما أن اللاعدالة بين الجنسين تضاعف من هشاشة النساء اللاتي يصعب وصولهن الى مواقع القرار والتمويلات، كما تعترضهن عراقيل مختلفة في صورة ما فكرن في سيناريوهات تأقلم مع الأوضاع البيئية والمناخية الصعبة (تغيير النشاط، النزوح والهجرة...). هذا بالإضافة إلى أن المسؤوليات والوظائف الاجتماعية للنساء تجعلها في عرضة أكثر للمخاطر والتهديدات الناتجة عن تدهور الوضع البيئي وخاصة منها ارتفاع درجات الحرارة والتلوث الهوائي.

يمثل هذا التقرير مجهودا بحثيا يهدف إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي تعترض النساء في مواجهة تدهور الوضع البيئي والمناخي. وتمثل الهشاشة البيئية والمناخية للنساء الفكرة الرئيسية المبنية عليها مجموعة المقالات في هذا التقرير، انطلاقا من المقال التأطيري الذي سيتناول بالدرس مختلف أوجه هذه الهشاشة، قبل أن يسلط الضوء على وضعية النساء التونسيات في مواجهة هذه التحديات.

ويتبع المقال التقديمي ثلاثة مقالات تقدم دراسة حالات حول تأثير التغيرات المناخية على النساء في غابات عين دراهم، والتحديات التي تواجهها النساء مربيات الأبقار في منطقة الساحل بسبب نقص الأعلاف وأخيرا عواقب نقص المياه على النساء في منطقة سقدود من ولاية قفصة.

# الهشـــاشة البيئيـــة والمنـــاخية للنســـــــاء

بية الحرباوي وإيناس لبيض

مكتب المنتدى بتونس

## 1. تعريف الهشاشة البيئية والمناخية

يصف التقرير التقييمي الخامس(AR5)[1] لمجموعة الخبراء الحكوميين الدولية المعنية بتغير المناخ(GIEC) ، والمعروفة أيضًا باسم "الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ(IPCC) "مفهوم الهشاشة المناخية والبيئية على أنها مدى قابلية أي منظومة للتعرض للأضرار أو عدم قدرتها على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ. ويشمل هذا التعريف التغيرات المناخية والتقلبات المناخية والأحداث المناخية المتطرفة. كما وترتبط وضعية الهشاشة البيئية بطبيعة وحجم وسرعة التغيرات المناخية والبيئية التي تتعرض لها المنظومات بالإضافة إلى حساسيتها وقدرتها على التكيف.

[1] https://www.ipcc.ch/report/ar5/syr/

هذا وقد سلط التقرير التقييمي السادس (AR6)[2] للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الضوء على مفهوم أعمق للهشاشة في سياق عدم المساواة بين الجنسين حيث أنه طرح مفهوم "الضعف المناخي للنساء". والمقصود بهذا المصطلح الطريقة التي يؤثر بها تغير المناخ بشكل غير متناسب على النساء مقارنة بالرجال. وغالبًا ما تعود هذه الفجوة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تعزز من المخاطر والآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور البيئة على النساء.

فما هو إذن تأثير التغير المناخي وتدهور الحالة البيئية على النساء؟ ولماذا يمكن أن تتأثر النساء بشكل أكبر بهذه التغيرات؟ وكيف يظهر ضعفهن في مواجهة التحديات البيئية والمناخية؟

## 2. الجوانب المختلفة للهشاشة البيئية والمناخية لدى النساء

تُعتبر النساء والفتيات من بين أولى ضحايا التغير المناخي وتدهور الوضع البيئي، ذلك أن ما يعشنه من صعوبات الاجتماعية والاقتصادية تجعلهن من بين الفئات الأكثر هشاشة وهو ما يوثر على جودة حياتهن، خاصة أولئك اللاتي يعشن في

[2] https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/

المناطق الريفية المهمشة ويعتمدن في معيشتهم بشكل أساسي على المياه والموارد الطبيعية. هذا بالإضافة إلى أن الفجوات المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين تزيد من هشاشة النساء من خلال صعوبة الوصول إلى مراكز القرار والتمويلات، وهو ما يخلق كذلك صعوبة في تصور سيناريوهات التكيف (مثل تغيير النشاط أو التنويع أو التنقل) عندما تفرض الظروف المناخية والبيئية ذلك. علاوة على ذلك، فإن المسؤوليات والأدوار التي تتولاها النساء في أسرهن تعرضهن بشكل أكبر للمخاطر المرتبطة بتدهور جودة البيئة، خاصة منها درجات الحرارة المرتفعة وتلوث الهواء.

سيركز المقال في جزئه التالي على الجوانب المختلفة المتعلقة بهشاشة النساء من الناحية المناخية والبيئية ثم سيتطرق الى هشاشة النساء التونسيات في مواجهة هذه التغيرات.

## 1.2 تأثر النساء اقتصاديا بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي

تجعل المعايير الثقافية والمسؤوليات الأسرية وندرة الموارد الطبيعية النساء أكثر عرضة للتغيرات المناخية والتدهور البيئي. ذلك أنه وفقًا للأمم المتحدة، تمثل النساء 70%[3] من المجتمعات

[3] https://www.lesechos.fr/weekend/planete/face-au-changement-climatique-les-femmes-en-premiere-ligne-1915543

الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية، وغالبًا ما يعملن في قطاعات حساسة للتغيرات المناخية، مثل الزراعة، لتأمين سبل عيشهن. كما أن دخل النساء، خصوصًا في المناطق الريفية، يتأثر بشكل مباشر بالظروف المناخية والبيئية. ذلك أن هذه التغيرات البيئية تزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية القائمة وظاهرة التمييز ضد النساء في القطاع الزراعي على سبيل المثال. حيث أن ملكية الأرض هو حق منتهك للنساء في العديد من البلدان، مما يحد من مساهمة القوى العاملة النسائية بشكل فعال وعادل في القطاع الزراعي. وفقًا للأمم المتحدة تساهم اليد العملة النسائية بين 50% و80% في الإنتاج الغذائي العالمي، لكنها تملك أقل من 10%[4] من الأراضي.

إضافة الى ذلك، فانه وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية (OIT)، في جوان 2020، فقدت 72% من العمالة المنزلية في العالم وظائفها بسبب جائحة كوفيد-19، والتي تم ربطها بالتغيرات المناخية في العديد من الدراسات. كذلك فقدت النساء العاملات في قطاعات حساسة للأزمات، مثل الضيافة والمطاعم والعمل المنزلي، وظائفهن بشكل أسرع من الرجال بسبب الجائحة. ويعود ذلك إلى عقود العمل الهشة وإلى المعايير الاجتماعية التي تميل

[4] https://www.un.org/fr/chronicle/article/le-femmes-dans-le-contexte-des-changements-climatiques

للحفاظ على وظائف الرجال بدلاً من النساء خلال الأزمات أو عندما تصبح عمليات التسريح ضرورية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي.

## 2.2 التأثيرات الاجتماعية للاضطرابات البيئية والمناخية على النساء

وفقًا للأمم المتحدة، النساء والأطفال أكثر عرضة للوفاة أثناء الكوارث المناخية وذلك بمقدار 14 مرة[5] مقارنة بالرجال، ويرجع هذا أساسًا إلى محدودية الوصول إلى المعلومات، وقلة القدرة على التنقل، وضعف المشاركة في اتخاذ القرار، ونقص الموارد. بالإضافة إلى أن 4 من بين كل 5 أشخاص من النازحين[6] البيئيين هن من النساء وفتيات. وتعتبر تأثيرات التغيرات المناخية وعلى رأسها اضطراب دورات الإنتاج، الجفاف، تكاثر الآفات الزراعية وتدهور المحاصيل من أهم الأسباب التي تهدد الأمن الغذائي والولوج الى الغذاء في العالم. وفي هذا الصدد، تمثل النساء نسبة 60% من الجوعى في العالم[7].

[5] https://shorturl.at/S08yf
[6] https://shorturl.at/BsmlJ
[7] https://www.actioncontrelafaim.org/a-la-une/pourquoi-les-femmes-sont-elles-plus-touchees-par-la-sous-nutrition/

من جانب آخر، تشير العديد من الدراسات إلى أن العنف الأسري ضد النساء يشهد ارتفاعا عندما ترتفع درجات الحرارة الى مستويات قياسية. وقد أثبتت أبحاث لفريق بحث امريكي أن الحرارة القصوى ترفع من الإحساس بالضغط النفسي ومن العدوانية بين الأزواج[8]، حيث أنها تتسبب في تغييرات هامة في السلوكيات، وذلك خاصة لدى الأسر الفقيرة.

وفي الدول النامية، يدفع تدهور الوضع البيئي وخاصة في علاقة بصعوبات الولوج للماء، وخشب التدفئة في المناطق الباردة، بأرباب الأسر الى قطع الدراسة عن بناتهن لكي تقدمن العون للأمهات في الاعمال المنزلية ورحلة البحث عن الماء والحطب. كما يمكن أن ينجر عن الهشاشة الاقتصادية الناجمة عن تراجع المداخيل الفلاحية، تنامي ظاهرة تشغيل القُصَّر وخاصة الفتيات اللاتي يتم إرسالهن للعمل في جهات أخرى، ولممارسة أعمال تكون في أغلب الأحيان شاقة وبأجر زهيد، على غرار الإعانة المنزلية والمعامل.

وفي بعض الأحيان، عندما تطول مدة الأزمة البيئية والمناخية ويزداد وضع العائلات تعقيدا، يواجه معيل/معيلة

[8] https://www.cnews.fr/monde/2023-06-30/societe-une-etude-etablit-un-lien-entre-le-rechauffement-climatique-et-la-hausse

الأسرة صعوبات لتلبية حاجيات أفراد أسرته/ا، مما يدفع به/ا لتزويج بناته/ا لتخفيف العبء المادي على ميزانية الأسرة. وتتركز هذه الظاهرة خاصة في المناطق التي يرتكز مدخول العائلات فيها على النشاط الفلاحي. ففي دول اسياوية وافريقية تعيش على وقع الفيضانات وموجات الحر والجفاف على غرار الهند وبنغلادش، ينتشر بصورة كبيرة الزواج المبكر والقسري، الذي أثبتت العديد من الدراسات علاقته المباشرة بتغير المناخ.

### 3.2 التأثيرات الصحية على النساء

يعتبر النشاط البشري أهم قادح للتغيرات البيئية والمناخية التي نعيشها اليوم. حيث أن التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء والغابات، تكاثر المعامل والمناطق الصناعية، الافراط في استعمال الطاقات الاحفورية واستنزاف الموارد الطبيعية، الأنماط الزراعية المكثفة والاستعمال المفرط للمواد الكيمياوية والمضادات الحيوية، هذا بالإظافة الى تكدس النفايات، تمثل كلها عوامل تُفاقِم من انتشار الأمراض وتزايد الفيروسات والأوبئة، هذا بالإظافة الى دورها في تعميق الأزمة المناخية.

وفي كتابه "الضيعات الفلاحية الضخمة تُسبب موجات انفلوانزا كبيرة"[9] ، شدد *روب والاس* على العلاقة السببية بين الركض خلف تحقيق الأرباح في القطاع الفلاحي والأزمة الايكولوجية التي تؤدي بدورها إلى انتشار الأمراض والأوبئة والأزمات الصحية.

ومن جانب آخر، تتأثر المجتمعات الفقيرة في المناطق المهمشة أين البنية التحتية المهترئة والخدمات الاساسية المتردية (غياب الماء والصرف الصحي، خدمات رفع نفايات سيئة، غياب الفضاءات المكيفة...) بشكل أكبر بدرجات الحرارة المرتفعة والظواهر المناخية المتطرفة. كما أن تلوث مختلف مكونات المنظومة البيئية من ماء وهواء وتربة يمكن أن يكون لها تبعات مباشرة على صحة الإنسان حيث يمكن أن ينجر عنها أمراض تنفسية والتهابات وحتى اضطرابات في الوظيفة الإنجابية والسرطان. كما يمكن أن يؤدي التعرض المباشر والمطول إلى مواد ملوثة إلى الموت. وتقدر منظمة الصحة العالمية نسبة الوفايات في العالم نتيجة التدهور البيئي ب23%، وهو ما يمثل 12,6 مليون وفاة في السنة[10].

[9] Big Farms make big flu

[10] https://www.who.int/ar/news/item/06-06-1437-an-estimated-12-6-million-deaths-each-year-are-attributable-to-unhealthy-environments

علاوة على ذلك، يتعرض الرجال والنساء الى التحديات الصحية بشكل مختلف وذلك، بحسب ظروف عيشهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهنا يختلف تأثير التعرض للملوثات في إطار الأنشطة المهنية والمنزلية بين الرجال والنساء[11]. حيث أن النساء، بيولوجيا، عرضة أكثر من الرجال للآثار السلبية للتدهور البيئي وخاصة للتلوث. ويتعرض خاصة الجهاز الهرموني والتناسلي إلى اضطرابات وظيفية يمكن أن تؤدي إلى أمراض مختلفة على غرار السرطانات الهرمونية، اظطرابات الخصوبة والتشوهات الخلقية عند الولادة.

## 3. الهشاشة البيئية والمناخية للنساء في تونس

رغم أن تونس تعتبر رائدة في مجال حقوق وتمكين المرأة، خاصة مع إصدار مجلة الأحوال الشخصية في عام 1956, التي أرست مبدأ المساواة بين الجنسين, مما وضع أسسًا لمجتمع أكثر عدلا وأوفر حظا للنساء التونسيات، الا انه لا تزال هناك فجوات قائمة في مختلف المجالات والحقوق لعل أبرزها التشغيل، اذ يعتبر معدل البطالة بين النساء في تونس مرتفعا بما يعادل الضعف مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال. حيث أنه وفقًا

[11] Catherine Vidal. Femmes, Santé et Environnement : La vulnérabilité des populations féminines. 2020.

الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية لعام 2022، فإن نسبة النساء في القوى العاملة تبلغ 26.04٪ فقط، مقابل 73.9٪ للرجال[12]. وتعكس هذه الفجوة العقبات المستمرة التي تواجهها النساء في سوق العمل، خصوصًا فيما يتعلق بالوصول إلى الوظائف والأجر وظروف العمل. كما أن تمثيلية النساء التونسيات في الهيئات القيادية والمؤسسات المالية لا تزال ضعيفة وهو ما يحد من تأثيرهن في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة التي تدعم المساواة بين الجنسين. ذلك أن التونسيات يشغلن 37%[13] فقط من المناصب القيادية في الوزارات سنة 2022.

علاوة على ذلك ,تتفاقم التحديات المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين بسبب تأثيرات التغير المناخي، خاصة في المناطق الريفية حيث تعتمد النساء بشكل كبير على الموارد الطبيعية كمصدر دخل أساسي. وفقا للأرقام التي جاءت في تقرير الخطة الوطنية للنوع الاجتماعي والتغير المناخي 2022, لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تمثل النساء في الأرياف ثلث إجمالي النساء في تونس ويشكلن 78.9٪ من القوى العاملة الزراعية.

[12] الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية ,2022

[13] نفس المصدر

وتلعب هؤلاء النساء دورًا حيويًا في الزراعة وإنتاج الغذاء، لكنهن غالبًا ما يكنّ في وضعية هشاشة أمام تأثيرات التغير المناخي.

تشمل التحديات المناخية والبيئية الرئيسية التي تواجهها النساء التونسيات في الوسط الريفي, الجفاف ونقص المياه والتصحر الذي يؤثر على 75٪ من أراضي البلاد. تتسبب هذه الظواهر بشكل مباشر في تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية، مما يزيد من مخاطر البطالة والفقر بين النساء المزارعات. لا سيما أن 19.3٪ [14]فقط من هؤلاء النساء يملكن الأراضي ولديهن وسائل معيشية مستقرة، مما يجعلهن عرضة بشكل خاص للتقلبات المناخية والبيئية.

ومنه, فمن الضروري تعزيز السياسات العامة والمبادرات المحلية لدعم النساء، خاصة في المناطق الريفية. حيث يمكن أن يساهم انخفاض مستوى الأمية في الأرياف، التكوين المهني، وتوفير التمويل للمشاريع الزراعية في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء في تونس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسمح تبني مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجيات مكافحة التغير المناخي بالاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة بالنساء

[14]نفس المصدر

ودعم دورهن في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتأقلم مع التقلبات المناخية.

من جانب آخر، من الضروري لدراسة الهشاشة البيئية والمناخية في تونس، الأخذ بعين الاعتبار من ناحية تدهور المؤشرات البيئية والمناخية، ومن ناحية أخرى تأثير هذا التدهور على النساء خاصة. ويُمكِّن المدخل الأول من تسليط الضوء على تراجع الخدمات البيئية في عديد المناطق الداخلية المهمشة وفي احواز المدن الكبرى والأرياف. وعلى هذا الأساس فإن الفوارق في الولوج لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ورفع النفايات تستمر في التعمق بين الجهات المحظوظة تنمويا والجهات الأقل حظا.

يلخص الجدول التالي هذه الفكرة من خلال مقارنة بعض المؤشرات البيئية بين العاصمة تونس ومدينة القيروان.

**بعض مؤشرات الخدمات البيئية الأساسية بكل من تونس والقيروان**

| | الربط بالماء الصالح للشرب (شبكة الصوناد) | توفر مياه الشرب بالمدارس الابتدائية | الربط بشبكة الصرف الصحي |
|---|---|---|---|
| تونس | **%100** | **%100** | **%98,6** |
| القيروان | **%56** | **%44** | **%59,4** |

أما المدخل الثاني في علاقة بتأثير الوضعية البيئية والمناخية على النساء فدراسته تعتبر أكثر تعقيدا. وفي الواقع، لم تهتم الا اعمال قليلة بالهشاشة التي تميز النساء التونسيات اليوم في مواجهة التغيرات المناخية، ونقص الموارد المائية والتعرض لمصادر التلوث. ولكن، يمكن عرض بعض الأمثلة في هذا السياق.

### 1.3 هشاشة النساء في غياب الماء

أكثر من 200 ألف تونسي محرومون من الماء حسب آخر تقرير وطني لقطاع المياه لوزارة الفلاحة والموارد المائية لسنة 2021. وتظل جهات عديدة محرومة من الربط بالشبكة العمومية للمياه، هذا بالإضافة الى نسبة الهدر العالية وسوء التصرف في الموارد. وفي العديد من الأرياف النائية، تغيب البنية التحتية المائية ويضطر المتساكنون للتزود بصورة عشوائية من مصادر لا تخضع للرقابة الصحية، ما من شأنه أن يتسبب لهم في أمراض بسبب تلوث الماء الذي يستهلكونه. كما يقطعون مسافات طويلة يوميا مشيا على الأقدام أو على ظهور الدواب، للتزود ببعض اللترات لاستعمالها في حاجياتهم الاساسية وعلى رأسها الشرب والطبخ. حيث تعتبر نظافة المسكن والجسد ثانوية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص بما أن عليهم تقسيط كمية لا تتجاوز ال 20ل /اليوم على جميع حاجياتهم.

وتتحمل النساء بالأساس عبء رحلة البحث الشاقة عن الماء، مرفوقات في بعض الأحيان بأطفالهن. حيث أن دورهن ومسؤولياتهن في العائلة ودور الرعاية المنوط إليهن في علاقة بالطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال، يجعل من النساء في الأرياف خاصة بمثابة المسؤول الأول والوحيد عن توفر الماء للأعمال المنزلية وحاجيات جميع أفراد الأسرة.

**في منطقة الرويعي بريف جندوبة، تمشي النساء وأطفالهن 4 ساعات يوميا للتزود من مجرى مياه ملوث**

وسوف يعطي مقال رحاب مبروكي صلب هذا التقرير، تفاصيل أكثر حول تأثير صعوبات الولوج للماء على النساء، مسلطا الضوء على واقع نساء منطقة السقدود من ولاية قفصة، في غياب الماء.

### 2.3 هشاشة النساء في علاقة بالنفايات (البرباشة)

حسب دراسة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، يبلغ عدد الأشخاص الذين يمتهنون جمع النفايات وبيعها (ما يطلق عليه في تونس البرباشة) 30ألف يتركز أغلبهم في العاصمة تونس وتبلغ نسبة النساء من بينهن 30%[15].

وتعيش النساء البرباشات ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة، حيث وجدت أغلبهن نفسها مضطرة الى مزاولة هذا النشاط على الرغم من التبعات الخطيرة التي تنجر عنه على صحتهن الجسدية والنفسية. وهن في أغلب الحالات أمهات عازبات، أو نساء مطلقات أو أرامل، كما أن عددا ليس بالقليل منهن يضطر الى نبش النفايات لأن زوجها مريض وأصبح غير قادر على إعالة أسرته. وهكذا تتحمل النساء البرباشات مسؤولية عائلاتهن مع ما تعانينه من هشاشة اجتماعية واقتصادية. وتكون يومياتهن موسومة بالعنف والوصم والتحرش، كما تتعرضن في أحيان كثيرة الى مواقف ووضعيات يصعب عليهن تجاوزها. ويضع امتهان نشاط محسوب على الرجال أو "ذكوري" النساء في وضعية منافسة متواصلة مع الرجال، خاصة بالنسبة لبرباشة الأحياء[16]،

[15] الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات,2018

[16] ينقسم البرباشة الى صنفين. صنف ينبش في حاويات الأحياء وصنف ينبش داخل المصبات.

حيث تجدن أنفسهن مضطرات لقطع مسافات طويلة للبحث عن النفايات في المناطق التي لا يرتادها البرباشة الرجال، أو لاختيار ساعات عمل مبكرة جدا تفاديا لملاقاة الرجال في نفس المكان.

من جانب آخر، تخول البنية الجسدية للرجال، على عكس النساء الاستعانة بعربة أو جرارات صغيرة مما يمكنهم من جمع كمية أكبر من النفايات ويُسهّل عليهم مناقشة أسعار بيع تفاضلية مع الوسيط.

### 3.3 الهشاشة البيئية والمناخية للنساء في علاقة بالتعرض المستمر للمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية

التعرض المتكرر لجرعات منخفضة من المبيدات الحشرية والأدوية الزراعية يمكن أن يكون له تأثيرات تراكمية لها تداعيات صحية جسيمة على النساء العاملات في القطاع الفلاحي على المدى الطويل. حيث يمكن أن تشمل هذه المخاطر التسمم الحاد، المشاكل التنفسية والجلدية، اضطرابات الخصوبة، التشوهات الخلقية، وبعض أنواع السرطان. وتتفاقم الآثار الضارة للاستعمال المتكرر لهذه المواد بفعل التغير المناخي الذي يستنزف الموارد الطبيعية ويخلق بيئة ملائمة لانتشار الأمراض والآفات

الزراعية ويقلل من إنتاجية المحاصيل. وهو ما يتسبب في مزيد تدهور ظروف عمل النساء في القطاع الزراعي حيث يصبح الحفاظ على المحصول والمردودية الزراعية الجيدة معتمدًا بشكل أكبر على استخدام المبيدات الحشرية والأدوية الزراعية.

في القطاع الصناعي أيضا، تمثل النساء الجزء الأكبر من القوى العاملة في المصانع، خاصة في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية. في هذه المصانع، يكون التعرض للمواد الكيميائية شائعًا جدًا، بالإضافة إلى الحوادث الناتجة عن التسمم أو التفاعلات التحسسية الجلدية وغيرها. النساء العاملات في مصانع النسيج، على سبيل المثال، يتعرضن بانتظام للأصباغ، المذيبات، والمواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في عمليات التصنيع. ويمكن أن تسبب هذه المواد تهيج الجلد، مشاكل تنفسية، أو حتى تسممات خطيرة في حالة التعامل غير السليم أو ظروف العمل غير الصحية.

كما أن ظروف العمل في مصانع الأغذية يمكن أن تكون صعبة بشكل خاص، حيث يتعرض العاملون للمواد الكيميائية المستخدمة في التنظيف، المضافات الغذائية، ومواد الحفظ. ويمكن لهذه المواد أن تسبب تفاعلات تحسسية، اضطرابات تنفسية، ومشاكل صحية أخرى. كما أن النساء العاملات في هذه

القطاعات غالبًا ما يواجهن ظروف عمل غير مستقرة، مع ساعات عمل طويلة وأجور منخفضة، مما يجعلهن أكثر عرضة للمخاطر الصحية المرتبطة ببيئة العمل.

# أزمة المنـــاخ ... نســاء غـابة عين دراهم بين الهشـــاشة والصمود

منيارة المجبري

مكتب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان

**"إن أزمة المناخ هي التحدي الحاسم الذي تواجهه البشرية"**، بهذه الكلمات وصفت سيليستي ساولو، الأمينة العامة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أزمة المناخ التي تلقي بظلالها على البشرية من خلال تداعياتها السلبية المتسببة في اختلال توازن النظم البيئية.

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن المناخ، التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 1994، مصطلح الآثار الضارة لتغير المناخ بـ" **التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الايكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية -الاقتصادية أو على**

**صحة الانسان ورفاهه**[17]". ويمكن ملاحظة ذلك في تغير الفصول وارتفاع درجات الحرارة على مدار السنة، والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تتجاوز الـ 50 درجة في عدة ولايات بالبلاد التونسية. كما شهدت معدلات تساقط الأمطار تراجعًا ملحوظًا، مما أدى إلى نقص حاد في الموارد المائية، ونتيجة لذلك، انخفضت مخزونات المياه في السدود، التي يبلغ عددها 36 سدًا، لتصل في شهر جويلية 2024 إلى 29%[18] فقط من سعتها. هذا النقص أدى إلى زيادة الضغط على المياه الجوفية وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي، مما أثر سلبًا على دخل الأسر الفقيرة وأدى إلى فقدان الأمن المائي والغذائي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التغيرات المناخية في انتشار الأمراض والأوبئة التي أضرت بالثروة النباتية والحيوانية، وأصبحت تشكل تهديدًا حقيقيًا على صحة الإنسان.

بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، أصبحت معظم الدول متحدة في جهودها للتأقلم معه نتيجة لتداعياته الجسيمة على النظم البيئية والتنوع البيولوجي. كما أن لهذه التغيرات تأثيراً واضحاً على الحقوق الأساسية للإنسان، حيث باتت تشكل عائقاً أمام التمتع الكامل بحقوق مثل الحق في الماء، الغذاء، الصحة،

[17] https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

[18] المرصد الوطني للفلاحة,2024

السكن اللائق، والحياة. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها تأثيرات عميقة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، مما يشكل تهديداً لأمن واستقرار الدول.

وتجدر الإشارة أن هذه التداعيات السلبية هي أشد وطأة على الدول الأقل تلوثا مقارنة بالدول الصناعية الملوِّثة وهذا ما تم تأكيده في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن المناخ " **إن أكبر قسط من الانبعاثات العالمية في الماضي والحاضر للغازات الدفيئة نشأ في البلدان المتقدمة النمو، بينما متوسط الانبعاثات للفرد في البلدان النامية مازال منخفضا نسبيا. كما أن القسط الناشئ في البلدان النامية من الانبعاثات العالمية سيزيد لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية**[19]."

وتؤثر التغيرات المناخية بشكل أكبر على الفئات الفقيرة والهشة اقتصاديًا واجتماعيًا، خاصة في المناطق الداخلية، الغابية، والجبلية، وذلك لعدم قدرتها على مواجهة أضرار هذه التغيرات. وأجمعت العديد من الدراسات على أن أثر التغيرات المناخية يكون أشد وطأة على النساء والأطفال مقارنة بالرجال، رغم أن النساء أقل تلويثًا للبيئة ويساهمن بشكل أكبر في إعادة

[19] https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

تدوير النفايات. وهنا يظهر مفهوم "اللاعدالة المناخية"، الذي يشير إلى التفاوت في القدرات والإمكانيات المتاحة لمواجهة والتأقلم مع آثار التغيرات المناخية، سواء على مستوى الدول أو الأفراد.

يندرج هذا المقال ضمن إطار بحث أجراه قسم العدالة البيئية والمناخية بالمنتدى حول تداعيات التغيرات المناخية على النساء في الغابات ومدى صمودهن في مواجهة أزمة المناخ للحفاظ على موارد رزقهن. وقد تم اختيار مجموعة من النساء في منطقة عين دراهم من ولاية جندوبة، حيث التقى بهن فريق من المنتدى في إطار مجموعة بؤرية (Focus Group) يوم 3 ماي 2024.

## 1. غابات تونس بين ثراء الموارد وتهديدات التغيرات المناخية

تُغطّي الغابات في تونس حوالي 1.25 مليون هكتار[20]، أي ما يُمثل 10% من مساحة البلاد، وتوجد 10% منها في شمال غرب البلاد، وخصوصًا في ولاية جندوبة التي تُعتبر ولاية غابية بامتياز، حيث يغطي الغطاء الغابي حوالي 40% من مساحتها. وتُعدّ

[20] http://www.gbo.tn/sites/default/files/2024-01/AGRICULTURE.pdf

الغابات موطنًا حيويًا لمجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات، كما تلعب دورًا هامًا في حماية الحياة البرية والنظام الايكولوجي وفي مكافحة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والاثار المدمرة كالفيضانات، كما تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث توفر مواطن شغل ومورد رزق لسكان المناطق الغابية ومستغلي المنتجات الغابية. ويشير التقرير السنوي لأداء وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى أن استغلال هذه الغابات حقق مداخيل سنوية تقدر ب 16.9 مليون دينار خلال السنوات الخمس الأخيرة[21].

ويكتسي الغطاء النباتي الغابي أهمية كبرى، إذ يعد أولاً رئة الأرض، وثانياً لأنه يمتلك قدرة كبيرة على مواجهة التغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، للغابات أهمية اقتصادية كبيرة، حيث تدخل منتجاتها في مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية، مما يساهم في رفع دخل سكان ومستغلي الغابات. ومن أهم هذه المنتجات الخشب، الفلين، الحلفاء، العلف، النباتات الطبية والعطرية، بذور الزقوقو، والبندق.

[21] http://www.gbo.tn/sites/default/files/2024-01/AGRICULTURE.pdf
صفحة 66

الغابة توفر أيضًا لمتساكنيها العديد من الاحتياجات الأساسية مثل المأوى، حيث يقطن حوالي 10% من سكان تونس في الغابات، وكذلك الغذاء، الطاقة، والدواء المستخلص من النباتات الطبية، إلا انها تعتبر منظومة ايكولوجية هشة تواجه خطر التغيرات المناخية، حيث تضررت الغابات من الجفاف بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتي تجاوزت 50 درجة في صائفة 2023، بالإضافة الى الشح المتواصل للأمطار في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى نقص الموارد المائية وأثر على النبات والحيوان والانسان.

كما أصبحت الحرائق أكثر تواترًا وشدة وأتت على الأخضر واليابس ودمرت مساحات واسعة من الغابات، وأثرت سلبا على التنوع البيولوجي، وأدت إلى فقدان العديد من السكان لمنازلهم. كما ساهمت في ظهور آفات وأمراض جديدة تهدد الأشجار والنباتات والحيوانات وتؤثر على الإنتاجية الزراعية والحيوانية.

وبحسب موقع Greenpeace ، تشير التقديرات إلى أنه منذ عام 1990، تم تدمير حوالي 420 مليون هكتار[22] من الغابات حول العالم. وفي تونس، بلغ عدد الحرائق في عام 2022 نحو 549

[22] https://shorturl.at/TwBI8

حريقًا، دمرت مساحة تقدر بـ8574.2815 هكتار. وقد احتلت ولاية جندوبة المرتبة الأولى في عدد الحرائق، حيث شهدت 180 حريقًا في نفس السنة، أتت على مساحة 1139.229[23] هكتار.

وحسب التقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لعام 2023[24]، كانت النتائج المسجلة في البرنامج عمومًا مرضية، باستثناء حرائق الغابات التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في المساحة المحترقة. فقد تم تسجيل حريقين كبيرين بلغت مساحتهما الإجمالية 2300 هكتار، وهو ما يمثل 51% من المساحة الإجمالية المحروقة. الحريق الأول كان في غابة ملولة بمعتمدية طبرقة، وأتى على مساحة 1120 هكتار، والحريق الثاني في جبل المرقب بمعتمدية الكريب، حيث دمر مساحة 1183 هكتار. كما تم تسجيل حرائق أخرى بنسبة 76% كانت دون الهكتار الواحد. وحسب نفس التقرير، فإن أسباب الحرائق كانت متنوعة؛ حيث بقيت 398 حريقًا مجهولة المصدر، و27 حريقًا كانت بفعل فاعل، و3 حرائق نتجت عن إعادة اشتعال حريق سابق، وحريقان بسبب مصب فضلات، و6 حرائق تعود لأسباب مختلفة مثل الصواعق أو تماس كهربائي.

[23] http://www.gbo.tn/sites/default/files/2024-01/AGRICULTURE.pdf

[24] نفس المصدر

**عدد الحرائق والمساحة التي أتت عليها بين 2020 و2023**

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|
| عدد الحرائق | **459** | **458** | **580** | **436** |
| المساحة بالهكتار | **2308** | **25808** | **8900** | **7324.8** |

المصدر: التقارير السنوية لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

تُؤثر الأضرار التي لحقت بالغابات في تونس نتيجة التغيرات المناخية بشكل كبير على سكانها الذين يعتمدون على مواردها لكسب رزقهم. وتُعاني النساء بشكل خاص من تأثيرات هذه الأضرار، لا سيما أولئك اللاتي يعملن في تقطير النباتات الطبية والعطرية وتربية الماشية والنحل. حيث أصبحت الأنشطة التي يمارسنها أكثر صعوبة ومشقة، مما يضيف عبئًا إضافيًا على حياتهن وأصبحن يمضين جل وقتهن في العمل من اجل كسب الرزق وتسديد المصاريف المعيشية وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على أوضاعهن الصحية والنفسية.

وسنعرض عليكم فيما يلي حكايات بعض نساء غابة عين دراهم كنا التقيناهن في إطار هذا البحث، واللاتي يعتمدن في عملهن على الموارد الغابية.

## 2. نساء غابة عين دراهم مع التغيرات المناخية: بين الهشاشة والصمود

### 1.2 تربية الماشية مع خالتي صليحة ومعضلة توفير الأعلاف

" **ياسر تعبت** " بهذه الكلمات عبرت خالتي صليحة البالغة من العمر 49 سنة، وهي أم لطفلين، عن المشقة التي تواجهها في نشاطها المتمثل في تربية بقرتين وماعز، في غابة الحمران من معتمدية عين دراهم. وأخبرتنا محدثتنا أنها تعاني جراء الجفاف وقلة الامطار التي أثرت مباشرة في تراجع مساحة وجودة المراعي، مما اضطرها الى اللجوء لشراء الاعلاف بأسعار مرتفعة، وتسبب في الإخلال بالتوازن بين مصاريف تربية البقرتين والمرابيح المتأتية من بيع الحليب.

**"شكارة العلفة نشريها بـ 80 دينار ما تشدش جمعة والحليب نبيع 6 والا 7 إيترات في النهار، الليترة ب1200".**

هكذا، تخسر خالتي صليحة شهريا حوالي 70 دينارا، دون اعتبار جهدها وتعبها في الاعتناء بالبقرتين، ورغم خسارتها تستمر في نشاطها ورعاية البقرتين على أمل تحسن الوضع المناخي وعودة خصوبة المراعي. وأشارت إلى أن ربحها الوحيد من هذا النشاط هو كمية الحليب التي تستهلكها هي وعائلتها.

كما اخبرتنا خالتي صليحة أنها كانت تربي في السابق بقرة "عربي" (صنف تونسي)، كانت ترعى في الغابة دون أي إشكال لكنها قررت بيعها لشراء بقرة حلوب "سوري" (صنف هولشتاين) لتحقق دخلا من العمل في بيع الحليب. إلا أن قلة الامطار وجفاف النباتات والأشجار زادا من مشقة وتعب خالتي صليحة من اجل توفير الاكل لبقرتها التي ولدت أرخة (صغير البقر) خاصة وأن هذا الصنف من الابقار لا يستهلك الأعشاب المتوفرة في المراعي الطبيعية، بل يتطلب الاكل الدائم من أجل توفير الحليب. ولذلك التجأت خالتي صليحة إلى الفصة والقصيبة الذين كانت تخزنهما سابقا ليكونا علفا للبقرتين في الشتاء إلا أنها أصبحت تقدمهما كعلف لبقرتيها في فصل الصيف، دون أن تعرف ماذا ستقدم كغذاء لبقرتيها في فصل الشتاء.

ويمكن من خلال هذه الشهادة استنتاج أن التغيرات المناخية تعزز عامل الريبة(l'incertitude) الذي ينتج عن صعوبة التنبؤ بوضعية المناخ في المستقبل وما ينجر عنه من اشكاليات وضع برامج تأقلم وتحسب ملائمة.

أما بالنسبة لتربية الماعز فإن خالتي صليحة لا تجد صعوبة في تربيته لأنه يرعى في الجبل، غير أنه يتطلب مجهودا بدنيا ولذلك فإن ابنها وزوجها هما من يتكفلان بذلك. كما أن ربحها من بيع حليب الماعز يعتبر جيدا إلا أنه لا يقع تثمينه من خلال صنع

أجبان الماعز، تماما مثل حليب الابقار. وهنا تفاعل النساء الأخريات وأخبرننا بأن مجموعة من النباتات كانت في السابق تمثل علفا مدرا للحليب بالنسبة للماعز، أصبحت نادرة الوجود وذلك على غرار نبتتي "الذهيبان" و"السلة" اللتين تأثرتا بارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة. كما أكدن على ضرورة الحفاظ على الغطاء النباتي الغابي وتجديده وإكثاره وأن هذا الدور يجب ان تقوم به إدارة الغابات بحكم اختصاصها في هذا المجال. كما جددت خالتي صليحة أملها في إعادة النظر في أسعار الاعلاف ودعم المربين الصغار في ظل التغيرات المناخية وقلة الامطار.

وفي هذا السياق تدخلت خالتي مبروكة للتطرق إلى مشكلة الأراضي الدولية التي كانت تستغل سابقا في زراعة "القرط" الذي يتم حصده وتخزينه ليكون علفا للماشية في الشتاء بينما يُمارس الرعي في هذه الأراضي صيفا بعد الحصاد. غير أن هذه الأراضي أصبحت مهملة وغير مستغلة كما في السابق.

### 2.2 تربية النحل : نشاط شديد التأثر بالتغيرات المناخية

حدثتنا نساء عين دراهم أنهن كن ناشطات في مجال تربية النحل ضمن مجامع تنمية فلاحية وذلك إلى حدود سنة 2010 حيث تم توزيع بيوت نحل على المنخرطين في المجمع كجزء من

مشروع تنموي، إلا أن هذه البيوت تعرضت لأضرار جسيمة بسبب ارتفاع درجات الحرارة واحترقت منها 90 بيتا في منطقة بني مطير. بالإضافة إلى ذلك، أصيب النحل بمرض يطلق عليه إسم "اللوك"[25] أو تعفن الحضنة وهو مرض بكتيري خطير يصيب اليرقات ويدمر الخلية مما يتسبب في خسائر فادحة لمربي النحل. ونظرا لخطورة هذا المرض، تطبق إجراءات مشددة جدا من الحجر الزراعي دوليا لمنع انتشاره.

وقد سعت النساء بعد ذلك إلى إعادة تربية النحل إلا أنهن لم ينجحن في ذلك بسبب تواصل ارتفاع درجات الحرارة الناتج عن التغيرات المناخية التي ساهمت في ظهور آفات أخرى على غرار "حشرة الرز"[26] التي تتغذى على النحل وغذائه. كما أكدت لنا النساء ان الامطار تلعب دورا في الحد من تكاثر هذه الافة، إلا أن تراجع التساقطات ساهم في تكاثرها، وأضافت خالتي مبروكة وهي رئيسة المجمع التنموي" البركة" بمنطقة التباينية، أن حشرة الرز يمكن أن تخلف أضرارا حتى على الماعز والأبقار.

---

[25] La loque مرض معدي يصيب النحل ويمكن أن يؤدي إلى تدمير الخلية.

[26] Coléoptère des abeilles حشرة صغيرة تعيش متطفلة على خلية النحل وتؤدي لفساد العسل وسيلانه على أرضية الخلية

ومن جانب آخر، أضافت هبة، وهي ناشطة بالمجتمع المدني وصاحبة مشروع، ان التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وقلة المرعى ليست العوامل الوحيدة التي تساهم في قتل النحل بل ان التلوث أيضا يلعب دورا كبيرا حيث يمتنع النحل عن التغذي على النباتات الملوثة. كما أكدت على أهمية التكوين في مجال تربية النحل وخاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع البيوت المصابة والقيام بالترحيل الذي يكون مكلفا للبعض.

### 3.2 النساء الناشطات بالمجامع التنموية الفلاحية بالتباينية

ينص الفصل 43 من مجلة الغابات بعد تنقيح 2018 على أنه يمكن للمنتفعين ان يجتمعوا في نطاق جمعيات غابية ذات الصلة المشتركة تهدف إلى إدماج سكان الغابات وذلك بتشريكهم في الاعمال الرامية إلى تنمية وحماية ملك الغابات واستغلال مواردها. وعلى هذا الأساس، ينخرط سكان الغابات في مجامع تنموية ذات أنشطة مختلفة مرتبطة بالموارد الطبيعية المتوفرة في جهاتهم وتثمن الخبرات والمهارات التي يمتلكونها.

في إطار بحثنا، التقينا بمجموعة من النساء المنخرطات في اثنين من المجامع التنموية الفلاحية بمنطقة التباينية من معتمدية عين دراهم، وهما مجمع الغدير ومجمع البركة وحاولنا

رصد مشاغل النساء ومدى تأثر أنشطة هاذين المجمعين بالتغيرات المناخية.

خالتي مبروكة، رئيسة مجمع التباينية، تبلغ من العمر 62 عامًا وهي عزباء. لديها خبرة تزيد عن 23 عامًا في العمل ضمن المجامع التنموية. بدأت نشاطها ضمن مجمع مختلط يضم نساءً ورجالًا، قبل أن يتم تأسيس مجمع التنمية الفلاحية "البركة" في عام 2012، وهو مجمع نسائي يعمل فيه حوالي 53 امرأة.

ينشط هذا المجمع في مجالات متنوعة، مثل صناعة مربى غلال الغابة (خاصة اللنج والعذارا)، التقطير، صناعة الصابون، والنقش على الخشب. ويعد النقش على الخشب نشاطًا جديدًا أطلقه مجمع "البركة" بعد أن خضعت مجموعة من النساء للتدريب في هذا المجال، بهدف تثمين جميع الموارد الغابية المتاحة .

أنشطة المجمع التنموي البركة التباينية

منتوجات النقش على الخشب

يعد تقطير النباتات الطبية والعطرية النشاط الوحيد الذي حافظ على استمراريته في مجمع "البركة" منذ إنشائه. تقوم النساء بتقطير جميع النباتات المتواجدة في المنطقة، كالريحان، الحلحال، الفليو، القضوم، وغيرها من نباتات الغابة. وقد أطلعنا النساء عن التحديات التي يواجهها نشاط التقطير في ظل تراجع وفرة هذه النباتات بسبب التغيرات المناخية والقص العشوائي لمتساكني الغابة حيث يقوم بعضهم باقتلاع النباتات من جذورها، عوض قصها من الأعراف، مما يمنع تجددها. أما بالنسبة للقضوم فهناك من يقوم بجمعه قبل أن يبلغ الطول المناسب وهو ما يتسبب في قلته ويهدد تكاثره.

تطرّق النساء أيضًا إلى بعض الأنشطة التي تمّ التخلي عنها مثل تربية النحل، التي مارسنها لمدة عامين فقط (2007 و2008)، وذلك بسبب انتشار الأمراض التي تصيب النحل. كما تخلّين عن صناعة الأجبان نظرًا لقلة توفر الحليب في المنطقة، وهو نقص ناتج عن تراجع تربية المواشي في الجهة بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص المراعي.

رسم توضيحي لأثر تغير المناخ على أنشطة المجامع التنموية بالتباينية بمعتمدية عين دراهم

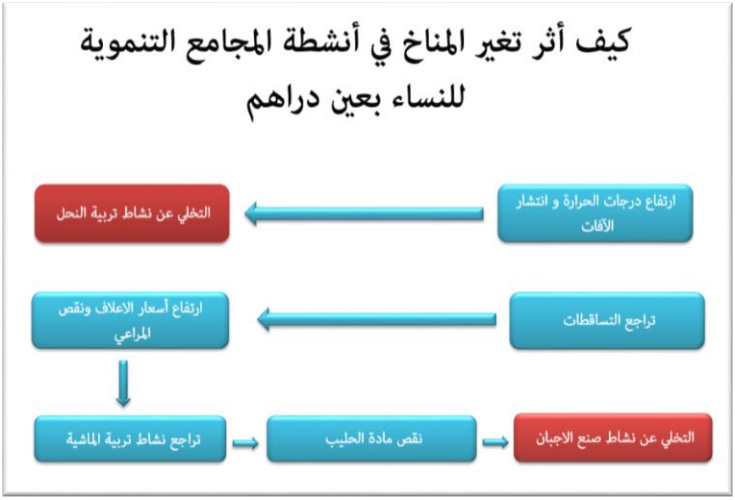


في شهادة لمروى، وهي فلاحة شابة من منطقة التباينية وناشطة بالمجمع التنموي الغدير، أوضحت أن مجمع التنمية الفلاحية " الغدير " بالتباينية تم إنشاؤه عام 2009، ويضم حوالي 30 امرأة نشيطة. ومن أبرز أنشطته تقطير النباتات الطبية والعطرية مثل الكاليتوس، السرول، والعطرشية. كما يوفر المجمع دورات تكوينية للنساء في مجالات الخياطة، النسيج، وتربية النحل، بالإضافة إلى الإرشاد السياحي بهدف تكوين مرشدات سياحيات لتنظيم زيارات ترفيهية إلى البحيرة القريبة من المجمع. هذه البحيرة تُعَدّ نقطة عبور للطيور المهاجرة، لكنها

تواجه خطر الجفاف بسبب التغيرات المناخية والاعتداءات المستمرة عليها من قبل الزوار.

كما يحتوي المجمع على معصرة تقليدية لإنتاج زيت الزيتون البكر، بالإضافة إلى نقطة بيع لمنتجات النساء المنخرطات، مما ساهم في الترويج للمنتجات التي تتميز بها المنطقة.

كما كان لنا حوار مع خالتي بشرة، وهي سيدة سبعينية منخرطة في مجمع البركة، حيث تقوم بتقطير جميع المنتجات الغابية مثل الكاليتوس، الريحان، الرند، السرول، الفليو، والعطرشية. وقد أشارت خالتي بشرة، استنادًا إلى خبرتها، إلى تراجع ملحوظ في كمية النباتات التي يتم جمعها خلال الموسم.

**"كنا نخرجوا للجبل الخمسة متع الصباح باش نبعدوا عالشمس, كنا نجمعوا أنا و مبروكة 30 شكاره و نجيبوها على التركتور باش نقطروهم أما تو 4 والا 5 نساء يحصلوا 20شكاره بالسيف. ولينا نطلعوا برشا باش نلقوا لحشيش موش كي قبل نلقوا فيه قريب اللوطه, الخدمه معادش كي قبل والجبل معادش كي قبل ثانه."**

ويعود هذا التراجع الكبير في الثروة النباتية في الجبل إلى مسلسل الحرائق وتتالي موجات الجفاف، بالإضافة إلى الطريقة

التي تعتمدها النساء في جمع الأعشاب الغابية. فمعظم هذه النبتات هي عبارة عن شجيرات يتم قصها باستعمال المقص او المحشة، وهي آلة حديدية تشبه المنجل، لكن بعض النساء يعمدن الى قلع النبات من الجذور وهو ما يمنع تكاثرها .كما أشارت الخالة بشرة في حديثها الى أن إدارة الغابات أصبحت أكثر تشددا في إعطاء التراخيص للنساء كي يقمن بجمع النباتات من الغابة وهو من بين الأسباب التي أثرت على عملهن ودخلهن المتأتي بالأساس من الغابة.

كما حدثتنا خالتي بشرة عن علاقتها المتينة بالجبل وشغفها الكبير بصعوده لجمع الأعشاب وتقطيرها. وعبرت عن أسفها لأن عملها أصبح مقتصرًا على التقطير بسبب الصعوبات المتزايدة في عملية الجمع، مما أثر سلبًا على حماسها للعمل. حيث صرحت لنا قائلة: **"نحب نرجع نخدم حرة كيما قبل. كي نتفكر كيفاش كنت نخدم عبارة دخلت للجنة وخرجت"**.

إن التحديات المناخية باتت اليوم تشكل خطرًا متزايدًا يهدد الغطاء النباتي الغابي، الذي يعد مصدر رزق أساسي للعديد من النساء في الوسط الريفي. علمًا بأن هؤلاء النساء يلعبن دورًا حيويًا في التكيف مع التغير المناخي والحفاظ على الوسط الغابي من التدهور البيئي.

## 3. التشريعات الوطنية والدولية الداعمة لصمود النساء في مواجهة التغيرات المناخية

تزخر التشريعات الدولية والوطنية بالقوانين التي تدعم حقوق النساء وتحميها من جميع أنواع الانتهاكات، وترسخ مبدأ المساواة بينها وبين الرجل. ومع ذلك، لم تتطرق هذه القوانين بشكل واضح وصريح إلى حماية حقوق المرأة من المخاطر البيئية والمناخية، على الرغم من أن هذه المخاطر تشكل تهديدًا متزايدًا للفئات الهشة، بما في ذلك النساء. علماً أن هناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تعنى بالشأن البيئي والمناخي، والتي تشير في فصولها إلى تأثير التغيرات المناخية على النساء، وتدعو إلى حماية هذه الفئات. إلا أن هذه الاتفاقيات غالبًا ما تفتقر إلى حلول شاملة أو واضحة لمعالجة التأثيرات المناخية التي تهدد حقوق هذه الفئة.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، التي صادقت عليها تونس منذ عام 1993. وتؤكد هذه الاتفاقية على أهمية مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء، في جهود مكافحة تغير المناخ. كما تدعو الأطراف الموقعة إلى الالتزام

بالتعاون في الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتطوير وإعداد خطط متكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية، والزراعة، وحماية وإنعاش المناطق المتضررة من الجفاف والتصحر والفيضانات، لا سيما في أفريقيا.

- **اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015**، التي صادقت عليها تونس في عام 2016، وتهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما دون درجتين مئويتين، ويفضل أن يكون الهدف 1.5 درجة مئوية. وتشير الاتفاقية إلى أهمية أن تراعي إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية القضايا الجنسانية، وتقوم على مبادئ المشاركة والشفافية، مع مراعاة احتياجات الفئات والمجتمعات المحلية والنظم البيئية الأكثر تأثرًا. كما تؤكد الاتفاقية على ضرورة تعزيز دور النساء في السياسات والمشاريع المتعلقة بالتغير المناخي، وتؤكد على أهمية حماية الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك النساء، من آثار تغير المناخ.

- بالإضافة إلى ذلك، يتطرق **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** إلى المساواة بين الجنسين، في حين يركز الهدف 13 على مكافحة تغير المناخ.

أما على المستوى الوطني، فإن القوانين المتعلقة بالمناخ قليلة جدًا، ويمكن القول إنها نادرة، رغم إلزام **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** الدول الأطراف بضرورة سن تشريعات بيئية فعالة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني تونس من أزمة مناخية متفاقمة، مما يجعل الحاجة إلى تشريعات واضحة وفعالة أكثر إلحاحًا.

ورغم أن تونس منخرطة في المجهودات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية من خلال إعداد استراتيجيات وخطط للتكيف والتأقلم مع هذه التغيرات، فإن معظم هذه الخطط ما زالت دون تنفيذ أو في مراحلها الأولى، مما يعوق الجهود المبذولة لمواجهة التحديات المناخية بشكل فعال.

وتشمل الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية :

- **الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية** التي تهدف إلى التكيف مع التغيرات المناخية، مع التركيز على أهمية إشراك النساء في هذه الجهود،
- **الخطة الوطنية للتنمية المستدامة**، التي تهدف للتصدي للتغيرات المناخية وتعزيز المساواة بين الجنسين،

- **الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية**، التي تم إطلاقها من قبل وزارتي الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والبيئة، وتم الإعلان عن انطلاقها بتاريخ 23 جانفي 2023[27]. وتهدف إلى مساعدة النساء على تجاوز التأثيرات المناخية، وبشكل خاص النساء اللواتي يهدد الجفاف مصادر دخلهن. والجدير بالذكر أنه لم تُنشر تفاصيل وإجراءات تنفيذ هذه الخطة حتى الآن.

## 4. من أجل دعم صمود نساء غابة عين دراهم في مواجهة التغيرات المناخية

تحاول النساء اللاتي التقيناهن مواصلة ممارسة الأنشطة التي تمكنهن من توفير دخل لائق لعائلاتهن، وقد لمسنا لديهن روح الصمود من خلال البحث عن بدائل لتحسين دخلهن في ظل أزمة المناخ. فهن يسعين بشكل فردي أو تحت مظلة مجامع التنمية الفلاحية الغابية، إلى التكيف مع هذه التحديات مع وعيهن الكامل بالمخاطر. ومع ذلك، لاحظنا غياب التمكن من التكنولوجيا وصعوبة الولوج للتمويلات اللازمة لمواجهة هذه التحديات .وقد دعت مجموعة من النساء إلى دعم قدراتهن في مواجهة التغيرات

[27] https://shorturl.at/RpUXj

المناخية، وتوفير التدريب في مجالات أخرى لا تعتمد على الموارد الطبيعية وتكون أقل تأثرًا بالتغيرات المناخية.

هذا وقد أشارت النساء إلى وجود مشاريع من قبل الدولة تبدو في ظاهرها مشاريع تدعم المرأة في الوسط الريفي وتساعدها على التأقلم مع التغيرات المناخية إلا أنها في الواقع تخدم مصالح المانحين والمستثمرين وعدد من المسؤولين المحليين دون العودة بالنفع المرجو على النساء وبالتالي فقد فشلت هذه المشاريع في تحقيق أهدافها التنموية لا سيما بعد عزوف النساء عن الانخراط فيها.

وعليه، يجب على الدولة التونسية والمجتمع المدني مساندة ومساعدة النساء، خاصةً المتساكنات في المناطق الداخلية والجبلية والغابية، من خلال توفير المزيد من الفرص للوصول إلى الموارد والتكنولوجيا اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. كما ينبغي تسهيل مشاركتهن في صنع القرار المتعلق بالوضع البيئي والمناخي، ليصبحن خط الدفاع الأول في مواجهة التغيرات المناخية.

## الخاتمة

تواجه تونس تحديات كبيرة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية، حيث لا يتم إشراك النساء بشكل كافٍ في وضع السياسات البيئية والمناخية. هذا على الرغم من وجود العديد من التمويلات التي تهدف إلى دعم صمود النساء أمام التغيرات المناخية، مما يثير تساؤلات حول مصير هذه الخطط ومدى فعاليتها في الحد من آثار تغير المناخ على النساء.

كما تعاني تونس من بطء في تطبيق القوانين والخطط الوطنية، التي قد تستغرق سنوات قبل أن تُنفذ. وفي مقال نُشر على موقع *"الكتيبة"* حول "**النساء الفلاحات في تونس: حيف اجتماعي فاقمته التغيرات المناخية"**، تم الكشف عن أن تونس تلقت تمويلات من صندوق المناخ الأخضر، حيث تم تمويل 8 مشاريع بقيمة إجمالية بلغت 205.3 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2022[28]، بينما لا يزال عدد آخر من المشاريع في انتظار التنفيذ.

[28] https://shorturl.at/BaJFV

وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول مصير مختلف الخطط الوطنية حول المناخ وما إذا كان تفعيلها سيقع في أقرب الآجال خاصة مع تفاقم الأزمة المناخية وتأثيراتها السلبية على النساء خاصة.

# واقع مربيات الأبقار بولاية المهدية في ظل أزمة المناخ

محمد قعلول

مكتب المنتدى بالمنستير

تعيش تونس منذ أكثر من سبع سنوات على وقع أزمة مناخية تتمثل بشكل أساسي في قلة وعدم انتظام التساقطات حسب الزمان والمناطق، بالإضافة إلى موجات الحر غير المسبوقة واستمرار سنوات الجفاف . وقد أثر هذا الوضع بشكل كبير على النشاط الفلاحي عامةً وقطاع تربية الماشية خاصةً . ومع استمرار أزمة الجفاف وتراجع مساحات المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف، يواجه مربو الماشية، وخصوصًا صغار الفلاحين من النساء، صعوبات كبيرة في الحفاظ على مردودية مشاريعهم .وهوما دفع بالعديد منهن إلى التخلي عن هذا النشاط والبحث عن مصادر رزق جديدة، ما من شأنه أن يزيد من أزمة البطالة ويعمق الفجوة الاجتماعية، خاصةً في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على معاناة النساء في قطاع تربية الأبقار في ظل تواصل أزمة المناخ وتتالي سنوات الجفاف.

## 1. قطاع تربية الأبقار في تونس يواجه صعوبات جمة

يشهد قطاع تربية الأبقار في تونس أزمات ومشاكل متتالية وعدم استقرار واضح مما أثر بشكل كبير على المربيين الذين يقدر عددهم بحوالي 146 ألف مربي، بينهم أكثر من 80 % من صغار المربين. وينقسم مربو الماشية الى 136 ألف من الذكور و10 ألاف من الاناث يمارس أكثر من نصفهم نشاطهم في ولايات الوسط أين يبلغ عدد مربي الماشية من الذكور 64709 ومن الإناث 5627.

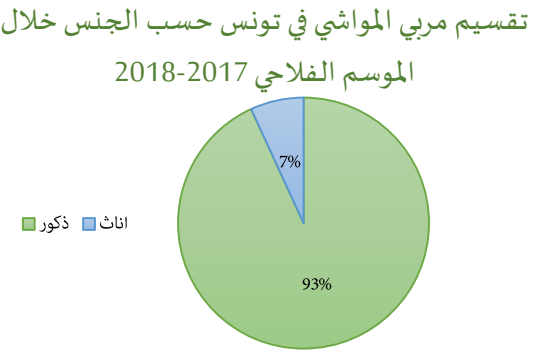


**المصدر:** الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية. الاستقصاء حول متابعة الموسم الفلاحي 2017-2018 صادر في أكتوبر 2019 (بموجب مطلب نفاذ الى المعلومة)

ويشهد قطيع الابقار في تونس تراجعا مستمرا جراء الصعوبات التي يواجهها المربون والتي دفعت بهم إلى بيع أبقارهم للقصابة أو إلى تهريب رؤوس الأبقار الى بلدان الجوار. وقد تراجع اجمالي عدد رؤوس الأبقار من 388 ألف في سنة 2022 إلى 671.2 ألف في 2014 أي بنقص أكثر من 40%.

**تطور قطيع الأبقار بين 2014 و2022**

| | عدد رؤوس الأبقار |
|---|---|
| **2014** | 671.2 |
| **2015** | 680.4 |
| **2016** | 685.8 |
| **2017** | 646 |
| **2018** | 594.5 |
| **2019** | 410 |
| **2020** | 409 |
| **2021** | 417 |
| **2022** | 388 |

**المصدر:** وزارة الفلاحة

ولعل من أهم الأزمات التي عرفها القطاع أزمة 2021 التي كانت سببا في انطلاق تحرك وطني للفلاحين[29] قاده مربو الماشية

[29] لمزيد التفاصيل مقال محمد قعلول ومنير حسين ضمن التقرير السداسي للعدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2021." تهديد السيادة الغذائية في تونس. دعم الفلاحة الربحية وتهميش الفلاح الصغير".
https://ftdes.net/ar/crise-de-souverainete-alimentaire

بأولاد جاب الله من ولاية المهدية لينخرط فيه فيما بعد مربو الماشية بمختلف مناطق البلاد.

### 1.1 معضلة الاحتكاروغلاء الأسعار

تعود أزمة قطاع تربية الأبقار بالأخص الى التوجهات والخيارات التي اتخذتها الدولة من خلال التخلي التدريجي على قطاع استراتيجي وهو قطاع الأعلاف بعد أن كان ديوان الحبوب التابع لوزارة الفلاحة هو المحتكر الوحيد للأعلاف والمسؤول عن توريدها وتوزيعها وذلك إلى حدود سنة 1997 قبل أن يصدر قرار من وزارتي المالية والفلاحة والتجارة مؤرخ في 11 جانفي 1997 يتعلق بالمصادقة على كراس شروط ينظم توريد حبوب الذرة وفيتورة الصوجا الحيوانية، مما فتح الباب على مصراعيه أمام شركات "بولينا"، "ألكو" و"ألفا" لاحتكار السوق فيما بينها في بيع وإنتاج الأعلاف والتحكم في أسعارها.

كما يعتبر التوجه منذ التسعينيات نحو التخلي على السلالة الأصلية للأبقار في تونس وهي سلالة أبقار الأطلس باعتبار ان قدرتها الإنتاجية لا تتجاوز 10 لتر في اليوم من أهم أسباب أزمة المواشي حيث تم التوجه نحو استيراد الفصائل الأوروبية خاصة السويسرية والهولندية ذات الطاقة الإنتاجية العالية التي تصل الى 30 لتر يوميا. إلا أنه لم يتم مراعاة آثار

التغيرات المناخية واختلاف الأعلاف الموجودة في تونس مما جعل طاقتها الإنتاجية لا تصل للمستوى المطلوب وجعلها في تبعية غذائية لصنف محدد من الأعلاف المستوردة على عكس السلالة الأصلية للأبقار التي يمكنها التأقلم مع مختلف أصناف الأعلاف.

ويعتبر نقص وغلاء الأعلاف المشكل الأكبر الذي يواجهه المربون في السنوات الأخيرة وتزداد الوضعية تعقيدا من سنة إلى أخرى دون حلول او بدائل مقترحة من قبل الجهات المسؤولة، حيث أن احتكار العلف من قبل ثلاثة مزودين والتحكم في أسعاره هو ضرب لصغار الفلاحين، فأغلب المربين توجهوا للاستغناء عن قطيعهم بسبب كلفة الإنتاج العالية التي أصبحوا غير قادرين على تحملها.

وعلى سبيل المثال، أطلعنا فلاح بجهة المهدية بأن سعر 50 كيلوغرام من العلف يقدر بـ 70 دينار كما وصل سعر "بالة القرط" الى حدود 40 دينارا والتبن إلى 22دينار مما يجعل أكثر من 80 %من كلفة الإنتاج موجهة الى العلف.

### 2.1 تأثير التغيرات المناخية على قطاع تربة الماشية

تتوالى سنوات الجفاف في تونس منذ ما يقارب العشر سنوات مما أدى الى نقص كبير في المراعي والأعلاف الخضراء جراء التغيرات المناخية ونقص الأمطار في السنوات الأخيرة حيث أن

نسبة امتلاء السدود في تراجع مستمر من سنة لأخرى كما يبينه الجدول التالي.

**نسبة امتلاء السدود بين سنتي 2019 وإلى حدود شهر جويلية 2024**

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | جويلية 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة امتلاء السدود | 64,7% | 47,5% | 41,6% | 28,3% | %34.2 |

**المصدر:** الإدارة العامة للسدود

كان الفلاح يجابه مشكلة غلاء الأعلاف عن طريق استغلال المراعي الطبيعية التي تتواجد بكثرة في فصلي الشتاء والربيع وأيضا عن طريق زراعة بعض الأنواع من العلف مثل "الفصة" و"البشنة" إلا أنه مع النقص الكبير في الأمطار في السنوات الأخيرة، أصبح من الصعب توفير بديل للعلف المركب. وحسب احدى فلاحات جهة بومرداس من ولاية المهدية، فإنها كانت توفر أكثر من 60 % من الأعلاف عن طريق الزراعة والأعشاب الخضراء المتوفرة في كل الأوقات، بينما تضطر اليوم إلى اللجوء الى العلف المركب بنسبة 80 %.

ويؤثر نقص التساقطات سلبا على مساحة الزراعات العلفية في تونس التي تراجعت من 427.9 ألف هكتار سنة 2012 الى 386 ألف هكتار سنة 2021.

**تطور مساحة الزراعات العلفية في تونس بين سنتي 2012 و2021**

| | مساحة الزراعات العلفية |
|---|---|
| **2012** | 427.9 |
| **2013** | 438.6 |
| **2014** | 417 |
| **2015** | 397.2 |
| **2016** | 406.3 |
| **2017** | 411.8 |
| **2018** | 426 |
| **2019** | 410 |
| **2020** | 376.8 |
| **2021** | 386 |

**المصدر:** الكتاب السنوي للإحصائيات الفلاحية 2021

تمثل مختلف الصعوبات التي تم التطرق إليها عراقيلا تحول دون النهوض بقطاع تربية الأبقار في تونس وتؤثر سلبا على مردوديته وقدرته على ضمان مورد رزق محترم لمربي الأبقار وعائلاتهم. وحرصا منا على إبراز الهشاشة التي تميز النساء العاملات في هذا القطاع بالخصوص، ارتأينا تخصيص الجزء الثاني من هذا المقال لسرد شهادات لنساء من مربيات الأبقار بولاية المهدية، التقينا بهن في إطار عمل ميداني قام به قسم

العدالة البيئية والمناخية بمكتب المنتدى بالمنستير في شهر افريل 2024.

## 2. النساء مربيات الأبقار في أرياف المهدية: هشاشة اقتصادية واجتماعية

تم القيام بالبحث الميداني مع النساء العاملات في قطاع تربية الماشية في مناطق كركر، الجم، بومرداس والسواسي من ولاية المهدية. وقد تم العمل على تحديد الصعوبات التي يعانين منها أثناء مزاولة نشاطهن، وخاصة منها الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى قضايا السيادة الغذائية والتنمية المستدامة وتأثير التغيرات المناخية على هؤلاء النساء. وقد تضمن الاستبيان أسئلة حول الحالة المدنية، عمل الزوج، المستوى التعليمي، العمر، التغطية الاجتماعية، أنواع العنف الذي تتعرضن له وتأثير التغيرات المناخية على توفر الأعلاف.

### 1.2 الحالة المدنية واشتغال الزوج

كان من بين الأسئلة المطروحة أسئلة حول الحالة المدنية والمهنية للقرين وهذا بهدف معرفة ما إذا كانت النساء اللاتي التقيناهن يشغلن وظيفة المعيلات لعائلاتهن وإلى أي حد يتحملن توفير دخل الأسرة. وتفسر الأرقام المعاناة الاجتماعية للنساء

مربيات المواشي في ولاية المهدية ووضعية الهشاشة التي دفعت بالكثير منهن الى العمل في قطاع صعب كقطاع تربية الماشية لتلبية احتياجاتها الأسرية، حيث أن أكثر من نصف العينة هن العائلات الوحيدات لعائلتهن. وهو ما عبرت عنه خالتي زهرة وهي أرملة سبعينية تعيش رفقة زوجة ابنها المتوفي وأبنائه الثلاثة وهي العائل الوحيد لهم **"كي نرتاح ما نلقو ما ناكلو"**.

**مربية لم يتبقى لها إلا 3 بقرات جراء التغيرات المناخية وغلاء أسعار الأعلاف**

تبدأ الخالة زهرة العمل منذ طلوع الفجر تحلب الأبقار وتقدم لهم العلف. بعدها تنطلق في رحلة البحث عن المرعى

الأخضر في الحقول المجاورة الى حدود الرابعة مساء. وقد أكدت لنا انها في السنوات الفارطة كانت تزرع البشنة والفصة لتوفير العلف للأبقار لكن مع نقص الأمطار وتتالي فترات الحرارة خلال السنة أصبحت تعتمد بشكل كبير على العلف المركب وهو ما يرفع تكلفة الانتاج حيث أنها صارت مجبرة على بيع بقرة كل سنة لتوفير حاجيات بقية القطيع وضمان استمرارية مشروعها. وهكذا فقد كانت تمتلك في سنة 2017، 8 رؤوس أبقار بينما لا تمتلك الآن سوى 3 بقرات.

وهو ما تؤكده أيضا هناني وهي امرأة خمسينية **"ناي بصحتي نخرج الزوايل تسرح بش إنَّقِص من شريان العلفة"** والتي تقوم بتربية 4 أبقار لتغطية مصاريف علاج زوجها المريض وابنها العاطل عن العمل. وتضطر هناني جراء ارتفاع أسعار الاعلاف ونقص المساحات الخضراء، إلى قطع مسافات كبيرة يوميا لكي تجد القليل من العشب ليساعدها على الضغط على مصاريف الإنتاج. كما أكدت لنا أنه في السنوات الفارطة كانت جميع المناطق المحيطة بالمنزل خضراء **"نسيب البقر ترعى ونتلها في شوري"**، لكن الان أصبحت تربية الأبقار عملا شاقا وعالي التكلفة خاصة مع نقص الأمطار والمساحات الخضراء.

### 2.2 العمر

أصبحت مهنة تربية الأبقار بالمنطقة مهنة شاقة لا تكفي لضمان عيش كريم، ولهذا فقد ترك معظم شباب الجهة هذه المهنة جراء الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها مما دفع بالعديد منهم للعمل في القطاعات غير المهيكلة في جهات أخرى او للتوجه نحو الهجرة غير النظامية. ولم يبق من مربي الماشية غير كبار السن بما فيهم النساء. وقد كان أكثر من نصف النساء اللاتي التقيناهن تتراوح أعمارهن بين 40 و60 سنة، في حين أن ثلثهن قد تجاوزن 60 عامً.

### 3.2 التغطية الاجتماعية

تعتبر العاملات في القطاع الفلاحي سواء في قطاع تربية الماشية او الزراعة من أكثر الفئات المهنية الهشة والتي لا تتمتع بتغطية اجتماعية أو أي شكل من أشكال الحماية. وفي دراسة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "المرأة العاملة في القطاع الفلاحي وسياسات تأبيد الهشاشة"[30]، لا تتمتع 92 % من العاملات الفلاحيات بتغطية اجتماعية وهو ما تؤكده أرقام الاستبيان مع النساء العاملات في تربية الماشية (نسبة 71 %). وتؤكد هذه النسبة ان النساء العاملات في القطاع الفلاحي

[30] https://ftdes.net/ar/la-main-doeuvre-agricole/

غائبة تماما صلب منظومة الحماية الاجتماعية، مما يمثل إقصاءا ممنهجا من قبل الدولة لهذه الفئة رغم مساهمتها الفعالة في الدورة الاقتصادية وتأمين الأمن الغذائي في تونس.

أغلب النساء اللاتي التقيناهن لا يتمتعن بتغطية اجتماعية او بمنظومة العلاج المجاني المخصصة للعائلات المعوزة. من جانب آخر أكدت لنا الخالة زهرة انه بالرغم أن لديها بطاقة علاج مجاني فإن هذه البطاقة لا تؤمن لها شيئا حيث أن طول الانتظار في المستشفيات العمومية وحالتها الصحية يحرمانها في أغلب الأحيان من التدخل العاجل الذي تستوجبه حالتها. كما أكدت لنا انها قبل أزمة الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف كانت تستطيع عيادة الطبيب الخاص إلا أنها مع تدهور الوضعية الاقتصادية أصبحت غير قادرة **"الفلوس الي بش نداوي بهم روحي نشري بهم علفة للزوايل"**.

وينعكس غياب التغطية الصحية على الوضع الصحي للنساء الذي يشهد تعكرا نتيجة عجزهن على تحمل أعباء المصاريف الصحية في القطاع الخاص. وقد كانت جميع النساء اللاتي لاقيناهن تقريبا حاملات لأمراض مزمنة او أمراض ثقيلة وذلك نتيجة للنشاط الشاق الذي تمارسنه.

### 4.2 العنف

تتعرض النساء العاملات في تربية الماشية الى عنف اقتصادي واجتماعي يبرز في حالة الهشاشة والتهميش التي تعانينها رغم مساهمتهن الهامة في الدورة الاقتصادية في البلاد وفي تأمين الأمن الغذائي خاصة في ظل الصعوبات الحالية من نقص الاعلاف وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد. ولم تتدخل الدولة من أجل إيجاد الحلول الكفيلة لدعم هذه الفئة الهشة خاصة أن الرجال الممتهنين لتربية الماشية لديهم الإمكانيات لمحاولة توفير المياه أو التنقل لجمع قدر أكبر من الأعلاف الجافة، بينما لا يتسنى للنساء المربيات ذلك. وبالرغم من وجود القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي يعرف العنف بأنه "كل اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة..." إلا أن هذا القانون بقي حبرا على ورق فالعاملات في قطاع تربية الماشية يتعرضن الى عنف اقتصادي واجتماعي ممنهج حيث أن مختلف الخيارات والسياسات المتبعة في قطاع تربية الماشية لا تدعم النساء العاملات في هذا القطاع كما أن تراكم الأزمات في قطاع الفلاحة عمق من العنف الاقتصادي والاجتماعي المسلط على هذه الفئة من النساء.

### 5.2 شهادة لمربية ماشية السيدة "أ"

تعيش أ.[31] في ضيعتها بمنطقة الملاهمة في معتمدية بومرداس أين تمارس في نفس الوقت عملها في تربية الماشية. وهي امرأة خمسينية تعيش بمفرها بعد ان تركها زوجها وتعمل في هذا القطاع لتلبية حاجياتها الأساسية وأيضا لتلبية حاجيات ابنتها المتميزة في دراستها بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير. وحدثتنا أ. أنها رغم الصعوبات المادية والاجتماعية التي تعيشها تضحي لكي تجعل ابنتها متميزة في حياتها المهنية الشيء الذي يدفعها في بداية كل سنة دراسية ببيع احدى بقراتها لتوفير مستلزمات ابنتها.

[31] أ. هي مربية ماشية في منطقة الملاهمة من معتمدية بومرداس فضلت الاحتفاظ باسمها

وتؤكد أ. انها قبل سنوات كانت تعيش في وضعية اقتصادية عادية اذ تملك ما يقارب 10 رؤوس أبقار لكن مع غلاء الأعلاف ونقص التزويد وأيضا أزمة الجفاف التي ضربت البلاد خاصة وأنها تعول بشكل كبير على الأعلاف الخضراء بما أنها قريبة من المراعي، فإنها بدأت تواجه صعوبات مادية واجتماعية خاصة مع تخلي زوجها عنها الذي اكتفى بمغادرة المنزل دون أن يطلقها. وهنا يبرز أثر العنف الاجتماعي المركب الذي يحضر بقوة في العديد من الأوساط الريفية أين يمكن اعتباره موروثا ثقافيا واجتماعيا. فلما بدأت أ. تعرف صعوبات مادية قام زوجها بالتخلي عنها، بينما لا تستطيع هي ان ترفع قضية طلاق من منطلق أن هذا الأمر لا يجوز في مجتمعها باعتباره "عيب".

ان هذه الامرأة التي اجتمعت جميع الأمراض في جسدها من سرطان وسكر وضغط دم وآلام في الركبة لا تتمتع حتى بدفتر علاج أبيض يمكنها من التداوي في المستشفيات العمومية بل تقوم بمواجهة مصيرها بالعمل والتحلي بالصبر في انتظار الموت، بينما عجزت جميع المعاهدات الدولية والدستور التونسي والقوانين على أن تضمن لها الحق في الصحة ككل المواطنين. وكما عبرت عن ذلك خالتي زهرة قائلة **"الواحد في العمر هذا والأمراض هاذي لا حاجتو ببقرة ولا بدجاجة. بلاد ما تحترمش البشر"** .

# الخاتمة

ان ما تواجهه النساء العاملات في قطاع تربية الماشية بولاية المهدية من مشاكل وصعوبات اقتصادية واجتماعية هو نتيجة لسياسات الدولة المتعاقبة في هذا القطاع التي همشت من ناحية مسألة تأثير التغيرات المناخية على هذا القطاع وأزمة السيادة الغذائية في تونس خاصة مع هيمنة لوبيات الفساد على أبرز مسالك الانتاج والتوزيع وتقاعست من ناحية أخرى عن ضمان حق هؤلاء النساء في العمل والعيش الكريم. وأمام غياب تدخل الدولة لضمان أهم الحقوق المكفولة للنساء مربيات المواشي، يعشن وضعيات صعبة للغاية وصلت الى داخل عائلاتهن وعمقت من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانينها.

وعليه يجب على الدولة اليوم تحمل مسؤولياتها عبر القيام بإصلاحات عاجلة وجذرية لحل الأزمة التي تعيشها النساء الفلاحات ومربيات الماشية وذلك من خلال توفير الدعم المادي والاحاطة اللازمة من قبل خلايا الارشاد الفلاحي. كما ويجب سن تشريعات تضمن التغطية الاجتماعية والصحية للنساء الفلاحات.

# إنعدام الماء يؤثر على جودة خدمات الرعاية الصحية للنساء ويفقد الفتيات حقهن في التعليم !منطقة "السقدود" مثالا

رحاب ميروكي

مكتب المنتدى بالريف

ترتبط الحقوق الصحية للمرأة بحقوق الإنسان عامة، وعلى رأسها الحق في الحياة. فلكل شخص الحق في التمتع بحقوقه كاملة دون تجزئة، كما تبدو الروابط بين حقوق الإنسان والصحة واضحة منذ أول مؤتمر دولي حول البيئة الذي عقد في ستوكهولم في سبعينات القرن الماضي، واتفقت فيه دول العالم على أهمية احترام الحقوق الصحية للجميع على قدم المساواة، ومنه الإقرار بحق المرأة في الحصول على خدمات ومرافق تتعلق بالرعاية الصحية الإنجابية وتتسم بالتوافر بأعداد كافية وإمكانية الحصول عليها فعلياً وإمكانية التمتع بها دون تمييز من حيث الجودة. ما مهّد الطريق لإحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال.

هذه الحقوق الصحية تم التأكيد عليها أيضا ضمن نصوص تشريعية دولية مثل اتفاقية سيداو[32](اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) التي دعت في المادة 12 منها أن تقوم **الدول بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال الحصول على خدمات الرعاية الصحية طوال دورة الحياة، وبخاصة في مجال تنظيم الأسرة وفي فترات الحمل والولادة وما بعد الولادة**، واتفاقية حقوق الطفل[33] وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى ذات الصلة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[34]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[35]، كما جاء التأكيد على حق النساء والفتيات في الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الذي ورد في جزء منه ضرورة **"إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030**[36]". وتوفر مجمل هذه الوثائق إطارا

[32] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women
[33] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child
[34] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights
[35] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights
[36] https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/

قانونيا دوليا ومجموعة شاملة من التدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بمن فيهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية بجميع حقوق الإنسان في جميع مراحل حياتهن.

ولم تتخلف البلاد التونسية بدورها عن هذا الركب الخاص بحقوق الإنسان الصحية عامة والنساء بشكل خاص، حيث كانت ولا تزال طرفا في جل المعاهدات الخاصة بحماية حقوق الإنسان التي تتناول الحقوق الصحية، إضافة إلى إقرارها بضرورة إتاحة هذه الحقوق للجميع بشكل متساو في الفصلين المتعلقين بالحق في الماء والحق في الصحة من الدستور التونسي[37] .ورغم كل هذه الالتزامات، فإن انتهاكات حقوق المرأة متواترة الحدوث، وتتخذ أشكالاً كثيرة، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الخدمات الصحية التي تحتاج إليها النساء فقط، سواء أثناء الحمل والولادة أو الرضاعة أو في حالات الإصابة ببعض الأمراض النسائية، أو رداءة نوعية الخدمات، وذلك بسبب غياب الماء بالعديد من المناطق، والذي لا يزال يشكل إحدى أهم الإشكاليات التي يعاني منها ألاف الأفراد ببلادنا.

[37] https://shorturl.at/4dK42

## 1. غياب الماء في السقدود يقوض الحقوق الصحية للنساء: حالات من الو اقع

في ولاية قفصه، وتحديدا بمنطقة السقدود الريفية التابعة لمعتمدية الرديف، والتي تضم حوالي2800 ساكنا، وعلى مدى ما يزيد عن العشر سنوات، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر في مواجهة إشكالية فقدان الماء بهذه المنطقة المعزولة. وتعود أطوار هذه الأزمة حينما تم قطع إمدادات المياه التي تزود المنطقة من معتمدية المتلوي منذ سنة 2014 بحجة النقص الحاد الذي سجل في المياه والذي حال دون إيصاله إلى هذه المناطق، ولم تستجب إلى حد اليوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى نداءات السكان المتواصلة لتوفير مورد المياه، رغم جميع الأشكال الاحتجاجية التي خاضوها من أجل توفير هذا الحق. ومنذ ذلك الوقت يعاني سكان السقدود الأمرّين جراء تواصل هذا الإشكال، حيث يضطر السكان إلى تعبئتها بشكل يومي من السيارات التي تجوب المنطقة بشكل دوري لبيع مياه مجهولة المصدر والتي يتم استخدامها غالبا لغرض الشرب والنظافة الشخصية والأعمال المنزلية، دون مراعاة لآثارها الصحية الخطرة على صحة السكان.

أما النساء والفتيات فيمثلن الحلقة الأضعف في سلسلة معاناة سكان السقدود، حيث يتحملن بشكل خاص وطأة هذه الأزمة التي أثّرت على إحدى أهم حقوقهن الأساسية المتمثلة في الحق في الصحة بما فيها الحصول على خدمات الرعاية الصحية بسبب الانقطاع المستمر للماء عن المستوصف المحلي، وهو المؤسسة الصحية الوحيدة الموجودة بالمنطقة، ناهيك عن بقية حقوقهن مثل التعليم والمشاركة في الحياة العامة. وقد توسعت هذه الأزمة خلال السنوات الأخيرة بسبب استمرار السلطة في التغاضي عن هذا الإشكال الذي أثر على جوانب عدة من حياة النساء بالمنطقة كما جعلهن في مواجهة تحديات غير قليلة مرتبطة بوضعهن الصحي ورفاههن.

صورة في ماي 2024 توثق معاناة نساء السقدود في جلب المياه بسبب انقطاع الماء

بتاريخ 04 ماي 2024 قام فريق قسم العدالة البيئية لمكتب المنتدى بالرديف بزيارة المستوصف المحلي بالسقدود والمدرستين الابتدائيتين المحرومتين من الماء بشكل كلي، وتم الالتقاء ب 16 من نساء وفتيات القرية اللاتي عبرن عن معاناتهن المتواصلة جراء غياب الماء. وقد اتفقت جميع المستجوبات أن فقدان الماء المستمر داخل المستوصف إثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة داخله، وبالتالي على حقهن في الرعاية الصحية التي يحتجن لها في حالات مختلفة ومتفاوتة الخطورة، مثل حالات الحمل والرضاعة والحساسية وغيرها من الأمراض النسائية. تقول مريم وهي فتاة عزباء ذات 29ربيعا، أنها تأمل مثل نظيراتها بلفتة من السلطات الموكولة لها مهمة توفير مورد المياه، حتى يتسنى لهن العيش بكرامة والتمتع بحقوقهن المضمونة. وتتابع أنها سبق وان تعرضت إلى التهاب جلدي مما اضطرها إلى التوجه إلى المستشفى المحلي بالرديف لتلقي العلاج بسبب غياب إطار طبي مختص بمستوصف السقدود.

الطفح الجلدي الذي أصيبت به بعض النساء نتيجة غياب الماء. صورة بتاريخ 04 ماي 2024

**"قد تفقد جنينك وأنت في طريقك للبحث عن طبيب نسائي يوفرلك بعضا من الرعاية التي تحتاجها "** بهذه العبارات لخصت إحدى النساء اللاتي التقينا بهن معاناة الحوامل بالمنطقة، حيث تتفاقم لديهن الآثار الكارثية لفقدان الماء أكثر من غيرهن، بسبب غلق أبواب المستوصف المحلي أمامهن لتلقي الرعاية التي يحتجنها رغم وضعياتهن الصحية الحرجة، ليظل التنقل إلى المؤسسات الصحية بالمناطق المجاورة الحل الأخير لديهن من أجل الحفاظ على سلامتهن. وتؤكد الكثيرات منهن أنهن واجهن الأمرين أثناء فترات حملهن، حيث تستوجب حالتهن الصحية الزيارات المتكررة للطب النسائي لمراقبة حملهن وتلقي التوصيات والعلاجات اللازمة، وبسبب غياب هذه الخدمة بالمستوصف بشكل كلي فقد اضطررن إلى طرق أبواب المؤسسات الصحية للمدن المجاورة وتكبد أعباء السفر من أجل التمتع بالخدمات الطبية اللازمة. وفي هذا الإطار تقول إحدى النساء أنها واجهت تحديات صحية عدة أثناء فترة حملها بسبب سفرها المستمر بين معتمدية الحامة التابعة لولاية توزر ومقر سكنها بالسقدود، وقد تسبب استعمال وسائل النقل ببعض الإشكاليات الصحية لها وصلت إلى حد تهديد سلامة جنينها والخوف من فقدانه وهو ما ترك أثارا نفسية لديها اختلط فيها

الخوف بالخيبة تحت أنظار سلطة عاجزة عن توفير ابسط الحقوق.

مركز الصحة الأساسية بالسقدود : صورة بتاريخ 04 ماي 2024

وبسبب غياب الظروف الملائمة بالمنطقة اختار كثير من النساء تأجيل رغبتهن في الحمل والإنجاب تجنبا للأعباء التي تنتظرهن أثناء فترة الحمل في ظل غياب كلي للخدمات الصحية الموجهة إلى النساء الحوامل، وتروي أحدى النساء اللاتي التقينا بهن اضطرارها إلى تأجيل حلم الأمومة إلى حين الانتقال مع زوجها إلى معتمدية الحامة التي لا تبعد سوى بضع الكيلومترات عن منطقة السقدود وترغب في الإنجاب بعيدا عنها حتى لا تضطر لعيش نفس معاناة نظيراتها بسبب فقدان الرعاية للازمة أثناء فترة الحمل او اللجوء إلى الانتقال إلى معتمدية الرديف لتلقي العلاج.

ومن بين أشكال تهميش الحقوق التي تتعرض لها الفتيات بمنطقة السقدود تبقى تلميذات المدرسة الابتدائية الواحة عرضة أكثر من غيرهم من الذكور للأخطار الصحية التي تهدد سلامتهن الجسدية والنفسية حيث يزاولن تعليمهن داخل مؤسسات تعليمية لا يتوفر فيها الماء .وفي هذا الإطار تقول صابرين حامد مختصة الأمراض النسائية بأن أسباب حدوث العدوى والالتهابات لدى الإناث تتضاعف أكثر منها لدى الذكور وذلك يعود لأسباب عدة بينها قلة غسل اليدين أثناء استعمال الوحدات الصحية وقلة شرب الكميات المطلوبة من المياه والامتناع عن الاستراحة لفترات طويلة لتجنب استعمال المراحيض. وأكدت أن هذه الأخطار تتضاعف لدى التلميذات بسبب الطبيعة الفيزيولوجية لأجسامهن وخاصة ممن هن في سن البلوغ.

انقطاع الماء بمدرسة الواحة بالسقدود

## 2. أوجه عدم المساواة بين النساء في الولوج إلى الخدمات الصحية

يعكس واقع النساء بالسقدود الفوارق بين النساء في الوصول إلى الرعاية الصحية بين المناطق التي يتوفر فيها الماء والأخرى التي يغيب فيها هذا المورد، بسبب المنظومة الصحية المتردية بالمنطقة والتي تتسبب في جملة من الانتهاكات ترزخ تحتها نساء وفتيات السقدود. ولأن تحقيق العدالة يتطلب الكشف عن أسباب انعدام المساواة حتى يتسنى تصور حلول شاملة وتنفيذها، فإن التحديات التي تواجهها نساء السقدود اليوم أثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة وحتى أثناء الإصابة ببعض الأمراض النسائية بالنسبة للعازبات منهن، بسبب فقدان الماء بالمؤسسة الصحية الوحيدة الموجودة بالمنطقة ما يحول دون قيام الإطار الطبي بمهامه كاملة، كل ذلك يشكل إحدى أهم التحديات لهن، ناهيك عن وضعية التلميذات داخل المدارس الابتدائية، واللاتي يعتبرن أكثر عرضة لعدم الشعور بالأمان عند استخدامهن الوحدات الصحية بالمؤسسات التربوية، كما يعانين من أثر انعدام النظافة الصحية، وهذا يدعم فكرة إن الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم الجيد يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب التفاوتات في التمتع ببنية تحتية جيدة.

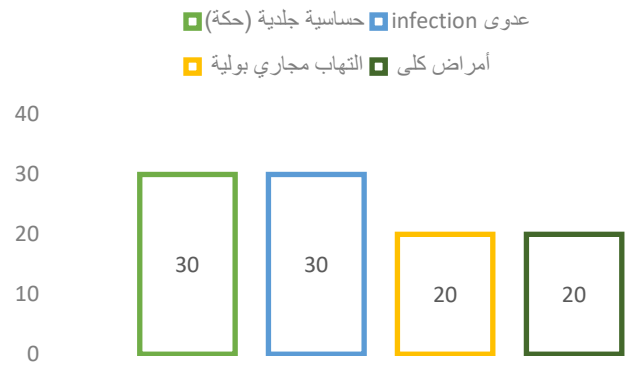


أنواع الأمراض المنتشرة لدى نساء السقدود بسبب نقص الماء: المصدر شهادات

وحسب الإستبيان الميداني الذي قمنا به، فإن نسبة أكثر من 90بالمئة من النساء المستجوبات بالسقدود أكثر عرضة للمضاعفات الصحية مقارنة بغيرهن من النساء اللاتي يعشن في المناطق التي يتوفر فيها الماء، ما يجعل غياب الماء من أهم العوامل المؤثرة في فقدان الحق في الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، وقد أعرب العدد نفسه منهن عن التكلفة الاقتصادية التي يتحملن وزرها خاصة منهن اللواتي يمثلن العائل الوحيد لعائلاتهن، مما يعني انه رغم التشريعات الضامنة لهذه الحقوق، فإن قدرة النساء على التمتع بخدمات صحية في مناطق معينة تبقى محدودة إلى اليوم إذ لا تزال الحواجز التي تحول دون

الحصول على الرعاية الصحية قائمة بالنسبة لهذه الفئات التي تعتبر الأكثر حرمانًا وهشاشة.

هذه الانتهاكات تفاقم التفاوتات الصحية بين نساء منطقة وأخرى، نظرا للتأثيرات التي ينجم عنها تزايد الأمراض وحالات الإصابة بالعدوى مما يفرض اليوم ضرورة مسائلة السلط المعنية بشأن وضعية هذه الفئة التي هي في حاجة ماسة إلى خدمات صحية تغنيها عن تحمل أعباء اقتصادية و صحية كبيرة، حيث تجبر الأغلبية منهن على التنقل لمسافات بعيدة لتلقي العلاج سواء للنساء الحوامل بسبب غياب إطار طبي مسؤول عن مراقبة ومتابعة الحمل بالمستوصف المتواجد بالمنطقة والذي يغيب فيه الماء بشكل كلي، أو بالنسبة للمرضعات لتلقي التلاقيح اللازمة لأطفالهن خاصة ما ينتج عن ذلك من تعب بدني وتكلفة مادية. وقد عبرّت الكثيرات منهن على أن الحواجز التي تقف حائلا أمام قدرتهن على التمتع بالرعاية الصحية تنحسر خاصة في **"غياب الماء"** الذي أضحى أزمة حقيقية يعشن على وقعها. فالولادة الآمنة والحصول على المراقبة والمتابعة الطبية اللازمة والمستمرة أثناء فترة الحمل وتلقي العلاج الطبي أثناء الإصابة ببعض الأمراض النسائية هي أمور تعد من الحقوق الأساسية التي تحفظ الكرامة البشرية، ومع ذلك فعدد المحرومات من هذه

الحقوق بمنطقة السقدود لم ينخفض و هو ما بات يفرض اليوم ضرورة العمل على التصدي لهذه التفاوتات التي زادت من اتساع الفجوات الاجتماعية والبيئية بين مناطق الجمهورية وذلك عبر توفير رعاية صحية شاملة لا تستثني أحدا تكون مرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان وقائمة على توفر أهم مقوماتها وعلى رأسها الماء.

خميسة تعاني من مرض الربو بسبب نقص الماء

## 3. تأثير غياب الماء على التحصيل العلمي لفتيات السقدود

لا تقتصر تأثيرات انعدام المياه على حقوق النساء والفتيات الصحية فحسب، بل تتجاوز ذلك ليطال هذا التهميش عديد

الجوانب الحياتية الأخرى عبر التأثير على حق الفتيات في التحصيل العلمي الجيد بسبب غياب الماء داخل المدارس الابتدائية، وهو ما يمثل خطرا على التلميذات اللاتي وجدن أنفسهن أمام تحديات عدة بخصوص الحفاظ على النظافة، وتجبر الكثيرات منهن حسب شهادات بعض الوليات على الامتناع عن شرب كميات كبيرة من المياه أثناء التواجد داخل المدرسة لتجنب إستعمال الوحدات الصحية التي يغيب فيها المياه حيث يتم توفير صهاريج لا تستجيب للشروط الصحية المعمول بها، ما يزيد من خطر الإصابة ببعض الأمراض. فرغم التأثيرات المحتملة الحدوث لكلا الجنسين من التلاميذ والتلميذات داخل المدارس ورغم أن فقدان الماء يؤثر على كل منهما إلا أن سهولة وقوع مخاطر صحية تتضاعف لدى الإناث بسبب الطبيعة الفيزيولوجية لهن عند استعمال الوحدات الصحية ما يزيد من احتمالية انتقال الكثير من الأمراض المعدية حيث تمثل دورات المياه غير النظيفة بيئة خصبة للعدوى الفيروسية والبكتيرية، مما قد يكون سببا في إنتشار أمراض عدة. وتتأثر بشكل مباشر جوانب أخرى من حياة التلميذات حيث يزيد هذا الوضع من احتمال تزايد نسبة الانقطاع المدرسي لديهن بسبب غياب ظروف التعليم الجيد والآمن والذي دفع بالكثيرات منهن حسب شهادة

عديد الأمهات إلى رفض الذهاب إلى المدرسة في أحيان كثيرة لتجنب عدم قدرتهن على التحمل في حال احتجن إلى دورات المياه.

دورة المياه بمدرسة الواحة بالسقدود

## 4. فقدان الماء يعيق إتاحة الفرصة للنساء للمشاركة في الحياة العامة

**" هل اضطررت إلى عدم المشاركة في أي نشاطات اجتماعية أو انقطعت عن الدراسة أو العمل بسبب اضطرارك لتوفير الماء لأسرتك؟"**، كان لهذا السؤال وقعه الخاص على كثيرات من النساء اللاتي التقينا بهن خلال زيارتنا الميدانية. حيث يتسبب فقدان الماء في تحديات لهن، اذ ظللن يكابدن صعوبات

الخدمات المائية باعتبارهن الشريان النابض والمقوم الأساسي لكل الأعمال المنزلية. ويظهر غياب الماء حجم التأثيرات السلبية على حياتهن بشكل كبير. حيث يمثل الحرمان من خدمات المياه عائقا أمام مشاركتهن في الحياة العامة ما يمثل حاجزا أمام طموحات الكثيرات منهن وتحد يعيق مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزلهن عن التأثير الايجابي على التنمية في منطقتهن.

تقول رمضانة بن بلقاسم وهي ناشطة بالمجتمع المدني المحلي بمنطقة السقدود ومؤسسة مجمع السقدوديات (مجمع يعني بتثمين نفايات الواحة وتحويلها إلى سماد عضوي)، بأن غياب الماء بشكل متواصل جعلها تتحمل أعباء توفير احتياجات أسرتها عبر جلبه يوميا، ونظرا لان دور توفير الماء يرجع بشكل أساسي لها فقد أثر هذا الأمر على جوانب عدة من حياتها اليومية، مثل عدم قدرتها في بعض الأحيان على حضور بعض الاجتماعات الخاصة بالمجمع أو تعذرها عن المشاركة في بعض الأنشطة والفعاليات التي تهم منطقتها، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها لشراء الماء من النقاط العشوائية لتأمين حاجياتها هي وأطفالها وهي العائل الوحيد لهم، حيث يصل سعر الوعاء الوعاء الواحد إلى 05 دنانير.

## 5. أي الحلول المقترحة لتحسين الوضع؟

إن مسألة نقص المياه في البلاد التونسية ليست حديثة العهد خاصة داخل الأرياف، فحرمان ألاف المواطنين والمواطنات يعتبر خرقا للتشريع الوطني والدولي وإخلالا بالتزامات وقعت عليها بلادنا. وقد اعتمدت السلطة منذ سنوات سياسات مائية أثبتت قلة نجاعتها عبر ترسيخها للمزيد من التفرقة وعدم المساواة في مجال توفير مورد المياه للجميع دون استثناء بالكمية والجودة المناسبتين، وهو ما أثر على جوانب اجتماعية عدة لكثير من الأفراد وعلى وجه الخصوص النساء. وأمام ما تكابده النساء في بمنطقة السقدود اليوم من صعوبات شتى فقد أصبح لزاما على السلطة أن تتخذ إجراءات جدية وعاجلة من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة التي طال أمدها، وذلك عبر توفير الماء بشكل دائم من خلال إعادة شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المتأتية من معتمدية المتلوي وإيصالها إلى الأحياء السكنية بالسقدود، أما وطنيا فان العمل على تنقيح مشروع مجلة المياه المعطل منذ سنة 2019 مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني يعد ضرورة قصوى لتحسين الوضع المائي، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتأقلم مع التغيرات المناخية والتعامل مع الثروة المائية من منطلق مقاربة حقوقية

تجعل من حق الأفراد في مياه نظيفة وآمنة في مقدمة الأولويات. كما يحق لنا ان نسأل السلطة عن مخططاتها لمواجهة هذه المعضلة خاصة مع تفاقم تأثيرات التغيرات المناخية، التي أصبحت تلقي بظلالها على الفئات الهشة والتي تعيش تهميشا بيئيا وصحيا أكثر من غيرها، فتغير المناخ رافقته تبعات اقتصادية واجتماعية زادت من تعميق الفجوة بين الجنسين وبين النساء خاصة منهن اللواتي يعشن في مناطق يتوفر فيها الماء وأخرى يغيب فيها هذا الأخير. ولعل نساء السقدود أبرز مثال على ذلك، وهذا ما يضع الدولة أمام حتمية إعطاء حماية فائقة للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا وعلى رأسها المرأة في الوسط الريفي.

# الخاتمة

سلط هذا التقرير الضوء على مظاهر الهشاشة البيئة والمناخية للنساء في تونس من خلال دراسة حالات من الهشاشة في جهات مختلفة من البلاد. تُظهر نتائج الدراسة أن النساء يتأثرن بشكل لامتكافئ بالأزمات البيئية والمناخية وذلك بسبب عوامل تتعلق بوضعيات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على الموروث الثقافي والصورة النمطية لدور النساء داخل الأسرة. وكشفت دراسة الحالات في كل من في غابة عين دراهم والمناطق الريفية في المهدية وسقدود أن النساء من هذه البيئات الريفية المختلفة والمهمشة يعانين بدرجات متفاوتة من تأثيرات التغير المناخي وتدهور الوضعية البيئية التي تتفاقم بسبب التفاوتات القائمة بالفعل.

وتعتمد نساء غابة عين دراهم بشكل كبير على الثروة الغابية لكسب عيشهن، مما يزيد من هشاشتهن بسبب إزالة الغابات والتغيرات التي يشهدها النظام البيئي الغابي في السنوات الأخيرة، وخاصة منها الحرائق، وقلة التساقطات، وانتشار الأمراض التي تصيب الحيوانات والنباتات وتؤثر على الحياة البرية في الغابة.

أما في ريف المهدية، فتتأثر مربيّات الأبقار بشكل كبير من أزمة الجفاف وقلة المرعى الذي يؤثر بشكل مباشر على انتاج الحليب، مما يهدد سبل عيش هؤلاء النساء وعائلاتهن، ويمس من سيادتهن الغذائية ورفاه عائلاتهن.

وفي سقدود، تعكس وضعية النساء حالة آلاف النساء الريفيات اللاتي يعانين من نقص المياه وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهن في توفير احتياجات اسرهن من الماء. حيث يؤثر نقص المياه بشكل مباشر على صحتهن ويعرضهن لمخاطر صحية. كما أن ضعف الخدمات الصحية وقلة التزود بالماء، يزيد في معاناة النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص. كما وتُحرم التلميذات من الحصول على ظروف ملائمة لمزاولة تعلمهن في ظل غياب المرافق الأساسية ونقص تزود المدارس الابتدائية في المنطقة بالماء.

لقد أبرزت دراسة الحالات التحديات التي تواجهها النساء في ظل الأزمة المناخية وتدهور الوضع البيئي مسلطة بذلك الضوء على ضرورة تطوير استراتيجيات مستهدفة وشاملة لتعزيز قدرة النساء على مواجهة التحديات البيئية والمناخية. ولتحقيق ذلك، من الضروري أولاً الاعتراف بالدور الذي تلعبه النساء في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على المنظومات البيئية والإيكولوجية بشكل عام. لذلك، صار لزاما سن تشريعات تأخذ بعين الاعتبار

الاحتياجات الخاصة بالنساء مع تكييف القرارات وخطط العمل مع هذه الاحتياجات من أجل ضمان مقاربة عادلة وناجعة للحد من وضعة الهشاشة التي تعيشها النساء التونسيات.

وفي الختام، من الضروري أن يتبنى الفاعلون المختلفون الذين يعملون مع النساء سواء كانوا صناع القرار والهياكل الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، أو المؤسسات المحلية تمشيا منسجما مع الواقع المعيش لهؤلاء النساء بحيث يتكيف مع ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية ويكون مستداما أي محترما للبيئة الطبيعية ولحقوق الإنسان في الوقت نفسه.

كما أنه لابد من تعزيز قدرة النساء على مواجهة التحديات المناخية والبيئية عن طريق برامج تدريبية تشمل تطوير قدراتهن في استخدام التكنولوجيات الحديثة، وبرامج الدعم الاقتصادي إضافة الى توفير التغطية الاجتماعية والصحية اللازمة للنساء في مختلف المجالات. بالإظافة إلى العمل على تحسين البنية التحتية لشبكات توزيع المياه ودعم الممارسات الزراعية المستدامة والمقاومة للجفاف والآفات إضافة الى مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات البيئية، بما من شأنه أن يدعم صمود النساء في وجه الأزمات المناخية والبيئية.